جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم القانون الخاص

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: قـانون جنائي و علوم جنائيـة

بعنوان

ضمانات مبدأ قرينة البراءة في التشريع الجزائري

إعداد الطالب (ة)

الزهـرة دراجـي

إشراف الأستاذ(ة)

نـــوال شارنـي

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
د عائشة موسى	محاضر قسم (ا)	رئيسا
د نـــوال شارنـي	محاضر قسم (ا)	مشرفا
د حفيظة خمايسية	مساعد قسم (ا)	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي– تبسة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم القانون الخاص

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: قـانون جنائي و علوم جنائيـة

بعنوان

ضمانات مبدأ قرينة البراءة في التشريع الجزائري

إعداد الطالب (ة)
الزهـرة دراجـي

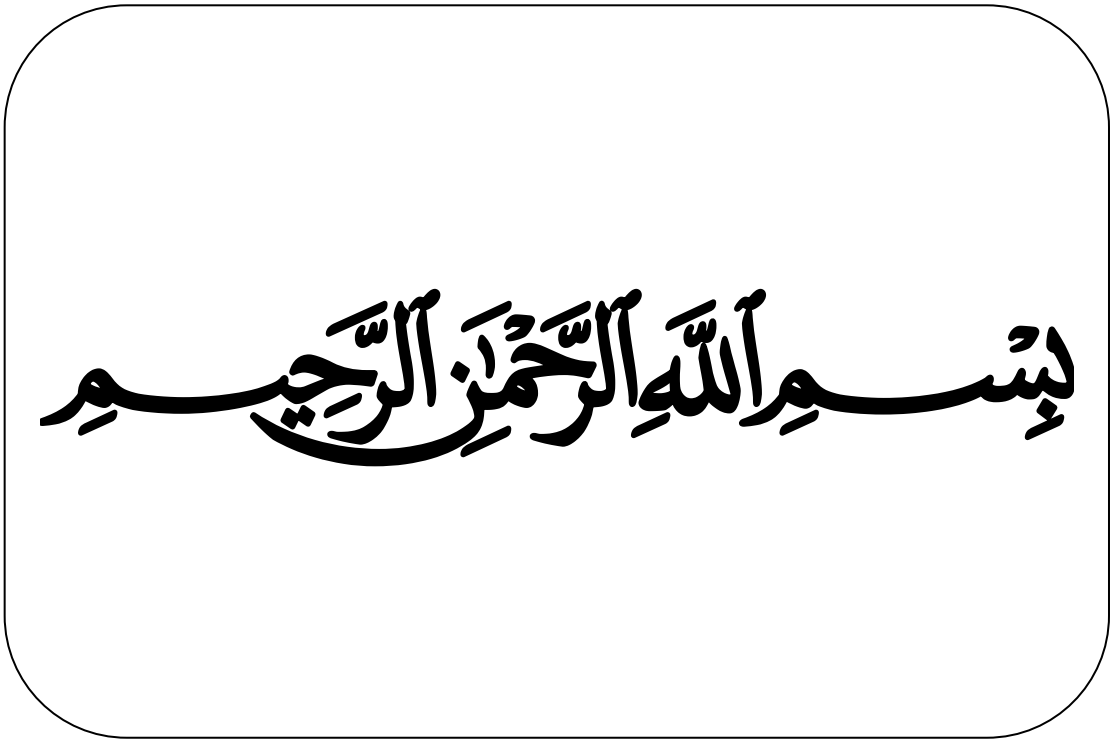
إشراف الأستاذ(ة)
نـــوال شـــارني

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة العلمية	الصفة
د عائشة موسى	محاضر قسم (أ)	رئيسا
د نـــوال شـــارني	محاضر قسم (أ)	مشرفا
د حفيظة خمايسية	مساعد قسم (أ)	مناقشا

السنة الجامعية: 2023-2024

الكـلـيـة لا تتحمل أي مسـؤولـيـة على ما يـرد فـي هـذه المـذكـرة مـن آراء


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الشكر و العرفان

و في بداية كلمتي أتوجه بالشكر أولا لله عز و جل الذي وفقني للوصول إلى هذه المرحلة العلمية و مهد لي درب العلم و المعرفة و أعانني على أداء هذا الواجب.
أتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدني من قريب و بعيد على إنجاز هذا العمل و نخص بالذكر الأستاذة المشرفة: " شعنبي صابرة " التي لم تبخل علي بتوجيهاتها و نصائحها القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا العمل.
كما أتقدم بجزيل الشكر إلى رئيسة لجنة المناقشة الأستاذة: " موسى عائشة "
و المناقش الأستاذة: " خمايسية حفيظة "
و كل أساتذة تخصص القانون الجنائي و العلوم الجنائية في كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة العربي التبسي تبسة.

الإهـــداء

إلـى صـاحب الفضل الأول و الأخـيـر ... إلـى الهـادي سواء السبيل
الله عز و جل إلـــى من قـــال فـــيهم الحـق:
﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾
إلـى الذي ربـاني و وفـاني جـهده و تعـليمي...
إلـى من غرس فـينا حـب العلم و المعرفة ...
إلـى من عـلمـني مـعـنى الكـفـاح...
إلـى أبـي " عبـد الرحـمـان " أدامه الله لـي.

إلـى مـن تـفرح لـفرحي... و تحزن لحزني...
إلى مـن أعـانـتني بالـدعـوات...
إلى أغـلى إنـسانة فـي الـوجود...
إلـى أمـي " إسـمهـان دراجـي " أدامـها الله لـي.

إلـى إخـوتـي و أخـواتي... إلـى الخـيـر بـلا حـدود...
إلـى من أتوني هدية من الخالق...
إلـى مـن كـانوا فـي الشـدة عـون... و فـي الرخاء رفـاق.

إلـى كـل عـائـلتـي " عـائلـة دراجـي ".

الزهـــرة دراجـي

الـــمـقـــدمـــة

إن مبدأ قرينة البراءة من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان فلقد منح الله تبارك و تعالى الإنسان نعمة الحرية إذ يولد الإنسان حرا بالفطرة و الحرية تعد هبة عزيزة من الله عز و جل إلى عباده لا يمكن الإعتداء عليها فهي حق طبيعي لكل فرد من أفراد المجتمع واجب الحرص عليها، فإن العقل والمنطق يقضيان بأن الخالق العظيم لا يخلق الإنسان وهو محمل بالذنوب وإرتكاب الجرائم.

ومن هنا ظهر مبدأ إفتراض البراءة يُعد هذا المبدأ بمثابة حصن يحمي حرية الفرد ضد كل إجراء تعسفي يمس بالحرية أو السلامة الشخصية، فأول ما جاء مبدأ قرينة البراءة جاء في الشريعة الإسلامية منذ بداية الإنسانية فإن الشريعة الإسلامية بمبادئها تحرص كل الحرص على حماية الحقوق الأساسية للإنسان، فهي تهتم إهتمامًا كبيرًا بحماية حقوق الأفراد، ومنع الظلم، وإرساء قواعد العدل والإنصاف. فالأحكام الشرعية التي تترتب عليها عقوبات صارمة لا تُبنى على مجرد الظن، بل يجب أن تُبنى على أدلة قطعية أو قرائن قوية. فقد عرفت الشريعة الإسلامية مبدأ قرينة البراءة قبل أن تعرفه القوانين.

وبعدها تجسد مبدأ قرينة البراءة في التشريع كركيزة في القانون الجنائي، فهو جوهر مسائل الإثبات جاء في مختلف الدساتير الدولية و من بينها الدستور الجزائري الذي تطرق إلى هذا المبدأ بصفة صريحة و أحاطه بمجموعة من الشروط التي تكفل للمتهم حقه بإعتباره بريئا ما لم يصدر حكم ضده و أكده قانون الإجراءات الجزائية في أخر تعديل له. و مقتضاه أن كل متهم بجريمة مهما بلغت جسامتها فالأصل أن يولد الإنسان وذمته بريئة لذلك يجب معاملته معاملة الشخص البريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات، لذلك قد أقر قانون الإجراءات الجزائية من خلال تعديله هذا ضمانات شرعية قانونية لحماية مبدأ قرينة البراءة لتحقيق التوازن بين حق الدولة في العقاب و للحفاظ على الإستقرار في المجتمع.

و ليس هذا فقط فمبدأ قرينة البراءة لا ينحصر بين الشريعة الإسلامية و التشريع بل إنه من المبادئ العامة في معظم المواثيق الدولية فقد حرصت عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يعد وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان و حرصت عليه

أيضا في العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية الذي كان أول معاهدة لحقوق الإنسان التي تلزم هذه المعاهدة أطرافها على الحقوق المدنية و السياسية للأفراد. فحق الفرد في التمسك ببراءته كحق من حقوقه المكفولة في التشريعات الداخلية و المواثيق الدولية.

أهمية الموضوع:

إن أهمية مبدأ قرينة البراءة تتلخص في كون هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي تحمي حقوق الإنسان حيث وضع هذا المبدأ في التشريعات بصفة رسمية في الدساتير و القوانين.

و من بينها المشرع الجزائري الذي صرح على هذا المبدأ في الدستور و في قانون الإجراءات الجزائية فقد أقر بأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته و مهما بلغت جسامة الجريمة التي نسبت إليه يعامل معاملة البريء حتى تثبت إدانته.

و لأهمية هذا المبدأ أيضا فقد كرسته معظم المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان و حرياته الأساسية حيث ورد هذا المبدأ في معظم المواثيق الدولية من بينها الإعلان العالمي للحقوق الإنسان و العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية.

أسباب إختيار الموضوع:

ترجع أسباب إختيار الموضوع لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية فالأسباب الذاتية هي:

– رغبتي في الإطلاع و التوسع أكثر على مبدأ أساسي في القانون الجنائي و مسائل الإثبات ألا و هو ضمانات مبدأ قرينة البراءة في التشريع الجزائري.

و ترجع الأسباب الموضوعية إلى:

– النظر في مدى تطابق مواد قانون الإجراءات الجزائية بضمانات مبدأ قرينة البراءة في التشريع الجزائري.

أهداف الدراسة:

من أهداف دراستي لموضوع ضمانات مبدأ قرينة البراءة في التشريع الجزائري هو:

التعرف على مبدأ قرينة البراءة و خصائصه و طبيعته و أساسه في الشريعة الإسلامية و التشريع و المواثيق الدولية و كذلك الهدف من معرفة نتائجه و الإستثناءات الواردة عنها.

و أهم هدف هو معرفة ضمانات مبدأ قرينة البراءة في التشريع الجزائري.

الدراسات السابقة:

لقد إعتمدت في دراستي لدراسة سابقة هي:

دراسة زينب بوسعيد بعنوان قرينة البراءة وأثرها في المحاكمة العادلة "دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري" أطروحة لنيل درجة الدكتوراء.

الإشكالية:

تتمحور الإشكالية الأساسية لموضوع الدراسة حول: ماهي ضمانات مبدأ قرينة البراءة في التشريع الجزائري؟

المنهج المتبع للدراسة:

لتسهيل الدراسة و البحث في موضوع ضمانات مبدأ قرينة البراءة في التشريع الجزائري إعتمدت على المنهج الوصفي لتناسبه مع طبيعة موضوعي.

كما إعتمدت على المنهج التحليلي لأنه الأنسب لتحليل المواد التي تضمنت موضوع دراستي ألا و هو ضمانات مبدأ قرينة البراءة في التشريع الجزائري.

التصريح بالخطة:

من أجل معالجة الإشكالية السالفة الذكر فإنه تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول تناولت فيه: ماهية قرينة البراءة و تم تقسيمه إلى مبحثين

المبحث الأول: مفهوم مبدأ قرينة البراءة

المبحث الثاني: نتائج مبدأ قرينة البراءة و الإستثناءات الواردة عنها

الفصل الثاني: تناولت فيه ضمانات مبدأ قرينة البراءة في التشريع الجزائري و تم تقسيمة إلى مبحثين:

المبحث الأول: ضمانات مبدأ قرينة البراءة قبل مرحلة المحاكمة

المبحث الثاني: ضمانات مبدأ قرينة البراءة في مرحلة المحاكمة و بعدها.

الفصل الأول: ماهية مبدأ قرينة البراءة

يعد مبدأ قرينة البراءة الدرع الواقي للحرية، فهو جوهر العدالة و الحقوق الأساسية يُشكل هذا المبدأ الأساس القانوني لتفعيل شرعية الجرائم والعقوبات ويُعزز شعور الأمان و الاستقرار لدى الأفراد فمبدأ قرينة البراءة من الأركان الأساسية في الشرعية الجنائية فهو يقوم على أساس إعتبار المتهم بريئا لأن ذلك هو الأصل في الإنسان و أن يعامل على هذا الأساس طوال المدة التي يستغرقها النظر في الدعوى الجنائية و الفصل فيها و من أهمية مبدأ قرينة البراءة نجده في الدساتير وفي قانون الإجراءات الجزائية و المواثيق الدولية بما في ذلك الدستور الجزائري، الذي يؤكد على أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بمحاكمة عادلة.

و لمبدأ قرينة البراءة نتائج و إستثناءات واردة عنها من نتائجها عبئ الإثبات يقع على النيابة العامة، الشك يفسر لمصلحة المتهم، ضمان الحرية الشخصية للمتهم و من الإستثناءات الواردة عنها الحبس المؤقت و المحاضر ذات حجية.

و في هذا الفصل سوف نتناول مفهوم مبدأ قرينة البراءة في (المبحث الأول) و نتائج مبدأ قرينة البراءة و الإستثناءات الواردة عنها في (المبحث الثاني).

المبحث الأول: مفهوم مبدأ قرينة البراءة

إن مفهوم مبدأ قرينة البراءة يتطلب منا تحديد تعريف مبدأ قرينة البراءة و طبيعة مبدأ قرينة البراءة و ذلك من خلال المطالب التالية تعريف مبدأ قرينة البراءة (المطلب الأول) طبيعة مبدأ قرينة البراءة (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف مبدأ قرينة البراءة

إن دراسة هذا المبدأ يتطلب علينا التطرق لنقاط و عناصر محددة و هما تعريف مبدأ قرينة البراءة لغة و إصطلاحا و خصائص مبدأ قرينة البراءة ذلك من خلال الفروع التالية تعريف مبدأ قرينة البراءة لغة (الفرع الأول) و تعريف مبدأ قرينة البراءة إصطلاحا (الفرع الثاني) و خصائص مبدأ قرينة البراءة (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف مبدأ قرينة البراءة لغة

أولا: تعريف قرينة البراءة لغة

و هي في اللغة تطلق على عدة معان: منها النفس و سميت بذلك لأنها مقارنة للإنسان مصاحبة له، و منها الزوجة، و سميت بذلك لأنها تقارن الزوج و تلازمه في حياته، وقارن الشيء مقارنة وقرانا: اقترن به و صاحبه، و قرنت الشيء بشيء وصلته[1].

ثانيا: تعريف البراءة لغة

البراءة في لغة العرب مصدر بريء، و تدل على السلامة و النزاهة. تدل على السلامة و النزاهة و قد ورد لفظ البراءة في القرآن الكريم مؤديا للمعاني السابق ذكرها[2].

---

[1]- أيمن خالد فاضل الحلاحلة، دور القرائن في الإثبات الجنائي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2022، ص 23.

[2]- زينب بوسعيد، قرينة البراءة وأثرها في المحاكمة العادلة (دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016، ص26-27.

منها:

1) قوله_عز و جل _: {إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبابُ وَقالَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا لَوْ أَنَّ لَنا كَرَّةً فَنَتَبَرَّأَ مِنْهُمْ كَما تَبَرَّؤُا مِنَّا كَذلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمالَهُمْ حَسَراتٍ عَلَيْهِمْ وَما هُمْ بِخارِجِينَ مِنَ النَّارِ} [البقرة 166-167]. و المعنى تكلُّف البراءة و هي التباعد من الأمر الذي من شأن قربه أن يكون مضرا.

2) قوله تعالى: {الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَٰئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ} [النور26]. بمعنى أنه الطيبين و الطيبات منزهون مما يقولون الخبيثون و الخبيثات.

3) قول الله تعالى: {أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ إِنِ افْتَرَيْتُهُ فَعَلَيَّ إِجْرَامِي وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ} [هود35]. بمعنى لا أواخذ بذنوبكم[1].

الفرع الثاني: تعريف مبدأ قرينة البراءة إصطلاحا

تعني قرينة البراءة إفتراض براءة كل فرد مهما كان وزن الأدلة أو قوة الشكوك التي تحوم من حوله أو تحيط به فهو بريء هكذا ينبغي أن يعامل و هكذا ينبغي أن يصنف طالما أن مسؤوليته لم تثبت بمقتضى حكم صحيح ونهائي صادر عن القضاء المختص الواقع أن هذه القرينة تقرر بمضمونها ضمانة هامة من ضمانات الحرية الشخصية للفرد ضد تعسف السلطة من جهة وضد انتقام المجني عليه. كما إن قرينة البراءة ضمانة مطلقة يستفيد منها المتهم سواء كان مبتدئا أم كان مجرما عائدا و سواء كان من طائفة المجرمين بالصدفة أو كان من طائفة المجرمين بالتكوين أو المعتادين عليه فالإدانة السابقة أو الخطورة الإجرامية لدى الشخص لا تلعب دورها إلا عند تقدير الجزاء المناسب للمجرم[2].

---

[1]- زينب بوسعيد، المرجع السابق ص 26-27.

[2]- عبد الرحمان خلفي، مطبوعة محاضرات في الإجراءات الجزائية موجهة لطلبة السنة ثانية ل م د، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص حقوق، قسم الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، 2016-2017، ص 28-29.

وتلك مرحلة لاحقة على ثبوت نسبتها إليه وعلى إمتداد المراحل التي تمر بها الدعوى الجزائية منذ حامت حوله الشبهات و إلى اللحظة التي يصدر فيها ضده الحكم بالإدانة الحائز لحجية الشيء المقتضي فيه[1].

وعرفه الدكتور أحمد فتحي سرور بأن: "مقتضى أصل البراءة أن كل شخص متهم بجريمة مهما بلغت جسامتها، يجب معاملته بوصفه شخصا بريئا حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات". فالدكتور فتحي سرور بموجب هذا التعريف يؤكد بأن قرينة البراءة قاعدة أساسية للحفاظ على الحريات الفردية في جميع مراحل الدعوى تضمن للمتهم أن يعامل معاملة البريء إلى أن تثبت إدانته نهائيا. كما أضاف وجوب احترام هذا المبدأ أمام الضبطية القضائية إذا كان الفرد مشتبه فيه بالقول " إن أصل البراءة يقتضي إفتراض البراءة في المتهم و معاملته بهذه الصفة في جميع مراحل الدعوى القضائية فضلا عن مرحلة الإستدلالات قبل أن تنشأ مرحلة الإتهام. بالرغم من أن هذا التعريف جاء أشمل من الأول إلا أنه يؤخذ عليه أنه خص المتهم دون غيره من الأشخاص. إذ أن الأستاذ فتحي سرور قد راعى طرفا واحدا في الدعوى العمومية ألا وهو المتهم دون الضحية و النيابة العامة. وعرفه محمد العساكر بقوله: ومؤدي قرينة البراءة أن يعامل المتهم مهما كانت جسامة الجريمة التي نسبت إليه على أنه بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي وفقا للضمانات التي يقررها القانون" [2].

من خلال هذا التعريف فإن الأستاذ محمد العساكر على غرار الدكتور فتحي سرور إقتصر على الفرد كمتهم دون بقية الأشخاص من جهة و من جهة أخرى لم يتعرض إليه قبل مرحلة الإتهام أين يكون مشتبها فيه أمام الضبطية القضائية، كما أنه أثار الحكم القضائي دون تحديد إن كان هذا الحكم نهائي أم إبتدائي[3].

---

[1]- عبد الرحمان خلفي، المرجع السابق ص 29.

[2]- رشيدة علي أحمد، الطبيعة القانونية لقرينة البراءة، المجلة النقدية، المجلد 9، العدد1، الجزائر، 2014، ص 344-345.

[3]- رشيدة علي أحمد، المرجع نفسه ص345.

فالحكم يجب أن يكون نهائيا حائزا لقوة الشيء المقتضي فيه لإهدار قرينة البراءة الأصلية[1]. فأصل البراءة يستلزم عدم المساس بالحرية الفردية في أية مرحلة من مراحل الدعوى، كما يستلزم عدم توقيع الجزاءات إلا بعد صدور حكم من جهة قضائية مختصة و صيرورة ذلك الحكم نهائي و بات، لا لمجرد صدور الحكم[2].

و بهذا التعريف الجامع و المانع فإن الشخص مهما كانت خطورة و جسامة الجريمة يتمتع بقرينة البراءة في جميع مراحل الدعوى إلى أن تثبت إدانته نهائيا. كما أنه صفة البراءة تلازمه حينما يكون مشتبه فيه أمام الضبطية القضائية، وهذا و أن أصل البراءة لا ينطبق على المتهم في مرحلة المحاكمة فقط، و إنما يمتد ليشمل جميع مراحل الدعوى الجزائية، فهو ينطبق على المشتبه فيه في الدول التي بمفهوم المشتبه فيه إلى جانب مفهوم المتهم قبل إتهامه رسميا بإرتكاب أية جريمة، تمهيدا لتقديمه للمحاكمة، و يستمر افتراض البراءة قائما إلى أن يتم تأييد حكم الإدانة، بعد إستنفاذ جميع مراحل الطعن. حيث نستطيع القول إن قرينة البراءة قائما إلى أن يتم تأييد حكم الإدانة، بعد إستنفاذ جميع مراحل الطعن. حيث نستطيع القول إن قرينة البراءة تعني التعامل مع الشخص المتهم على أنه بريء، مهما كانت الجريمة المنسوبة إليه، من حيث جسامتها أو نوع و مقدار العقوبة المقررة لها، و في جميع مراحل الدعوى الجزائية و حتى صدور حكم قضائي بات بحقه[3].

الفرع الثالث: خصائص مبدأ قرينة البراءة

لقرينة البراءة عدة خصائص تجعلها أساسية في المبادئ القانونية كونها لها أهمية كبيرة لحماية حقوق المتهم و سوف نتطرق لها في هذا الفرع كالتالي:

[1]– رشيدة علي أحمد، المرجع السابق ص 345.

[2]– محمد محدة، ضمانات المتهم أثناء التحقيق، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص223.

[3] – رشيدة علي أحمد، المرجع السابق ص 346.

أولا: قرينة البراءة تتميز بالإستمرارية

تتميز قرينة البراءة بطابع الإستمرارية، إذ لا يترتب على دحضها بالحكم القضائي النهائي زوالها، بل يترتب على ذلك تعطيل المبدأ بشأن الواقعة محل الحكم ذاتها، فلا تتعدى الإدانة نطاقها بمعنى أن قرينة البراءة تبقى قائمة لذات الشخص في غير تلك الواقعة، اي يتعين اعتباره بريئا مما قد ينسب إليه من وقائع أخرى، لأن الأصل في الإنسان البراءة، وعلى الجميع احترامها حتى ولو ظهرت تهمة جديدة في مواجهة سجين أثناء تنفيذ العقوبة في جريمة أخرى[1].

ثانيا: قرينة البراءة قاعدة ملزمة للقاضي

تتميز قرينة البراءة بأنها قاعدة قانونية ملزمة للقاضي، يجب عليه الأخذ بها كاملة كلما كان هناك شك حول إرتكاب المتهم للواقعة موضوع الإتهام، فلا يمكن للقاضي أن يحكم بالإدانة إذ لم تكن لديه القناعة و الأدلة الكافية، فالغموض و الشك يجبرانه على تبرئة المتهم.

ثالثا: قرينة البراءة من المسلمات

إن معاملة المتهم على أنه بريء من المسلمات لا تحتاج حتى إلى النص عليها، فإذا كان الإثبات في المواد المدنية قائم على قاعدة على الدائن إثبات الإلتزام فمن باب أولى أن يكون على سلطة الإتهام إثبات وقوع الجريمة و نسبتها إلى المتهم، إذ أن هذا الأخير يكتفي بتقديم أدلة نفي التهمة عليه إذ كانت الأدلة المقدمة ليست في صالحه[2]. ذلك مع تشعب المعاملات في الوقت الحالي فإنه فلما تخلو ذمة شخص من التزامات مدنية[3].

---

[1]– وردية طاشت وصبرينة فرحاتي، مبدأ إفتراض البراءة و الحماية الإجرائية، مجلة الحقوق و الحريات، المجلد 10 ، العدد 02، الجزائر ، 2022، ص 101.

[2]– وردية طاشت وصبرينة فرحاتي، المرجع نفسه ص101.

[3]– حسين محمد طه الباليساني و زينب محمود حسين، قرينة افتراض البراءة و آثارها القانونية (دراسة قانونية مقارنة على ضوء الدساتير والقوانين والمواثيق الدولية)، متاح على الموقع الالكتروني، www.conferences.tiu.edu.iq/ilic/wp-cintent/2019/05

تاريخ الاطلاع 2024/04/27،على الساعة 00.04، ص 854.

أو تجارية، أما الجريمة فأمر شاذ ووقوعها من شخص حدث خارج عن المألوف و إذا كان الشطر الثاني من النص: "وعلى المدين إثبات التخلص منه ". أي من الإلتزام فإن هذا الإثبات متيسر في المسائل المدنية، إذ على المدين عندما يوفى بإلتزامه أن يحتاط فيطلب من الدائن سندا بالخالص أما في المسائل الجنائية فإنه من الصعب بل يكاد يكون مستحيلا (وفقا للقواعد المنطقية) أن يطلب من المتهم اثبات أنه لم يرتكب الجريمة. و لذلك فقد قيل بأن أصل البراءة مفترض في المتهم يتفق مع طبائع الأمور[1].

المطلب الثاني: طبيعة مبدأ قرينة البراءة

إنقسم الفقه في تحديد قرينة البراءة الى قسمين و سوف نتناولهم في فرعين و هما قرينة البراءة قرينة بسيطة (الفرع الأول) و قرينة البراءة من الحقوق اللصيقة بالشخص (الفرع الثاني) و سنتناول أساس قرينة البراءة في (الفرع الثالث).

الفرع الأول: قرينة البراءة قرينة بسيطة

يرى الفريق الأول بأن مبدأ الأصل في الإنسان البراءة مجرد قرينة بسيطة وهذا ما دعا الفقه إلى تسميته بقرينة البراءة، ذلك أن القرائن بسيطة تقبل إثبات العكس و تبعا لذلك لا يكفي للنيابة العامة تقديم دليل إثبات الواقعة، بل يظل المتهم بموجب هذه القرينة بريئا حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات[2].

و من المعلوم أن قرينة البراءة نص عليها المشرع في صلب القانون مما يعني أنها قرينة قانونية و هذه الأخيرة نوعان إما تكون قرينة قانونية قاطعة غير قابلة لإثبات العكس مثل قاعدة "لاجريمة ولا عقوبة إلا بنص" و إما أن تكون قرينة قانونية بسيطة تقبل إثبات العكس. و بما أن قرينة البراءة مفترضة في المتهم و يمكن أن تختفي بثبوت الجريمة في حقه و تفسح المجال لقرينة البراءة فإن قرينة البراءة قرينة بسيطة تقبل إثبات العكس. لاكن رغم ذلك فإن دحضها لا يتم بمجرد الأدلة المقدمة من سلطة الإتهام[3].

---

[1]– حسين محمد طه الباليساني و زينب محمود حسين، المرجع السابق ص 854.

[2]– عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، الطبعة السادسة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2022، ص 44.

[3]– رشيدة علي أحمد، المرجع السابق ص 362.

بل لا بد من صدور حكم نهائي و قطعي بإدانة المتهم. لكن هذا الحكم القضائي البات الذي يدحض قرينة البراءة يجب أن يبنى على الجزم و اليقين من الواقع الذي يثبته الدليل المعتبر، ولا يؤسس على الظن و الإحتمال. و بهذا الحكم تتوافر قرينة قانونية قاطعة هي الوحيدة التي تصلح لإهدار قيمة قرينة البراءة، إذا كان الحكم القضائي البات صادرا بالإدانة، و بهذا الصدد تقول محكمة التمييز: " لدى تدقيق الأدلة المتوفرة ضد المتهم وجد أنها ليست أكثر من قرائن غير قاطعة إذ إن التقرير الطبي المتضمن أن المجني عليها، التي هي زوجة المتهم هو الذي قام بفعل الخنق أو شارك فيه لذا و لعدم توفر الأدلة قرر نقض كافة القرارات الصادرة في القضية ضد المتهم و إلغاء التهمة المسندة إليه، و الإفراج عنه[1].

الفرع الثاني: قرينة البراءة من الحقوق اللصيقة بالشخص

أما الفريق الثاني فيرى بأن البراءة من الحقوق اللصيقة بالشخص وليس مجرد قرينة قانونية بسيطة، فالبراءة تثبت للمتهم بصفته إنسانا منذ ولادته و يستمر متمتعا بهذا الحق طوال حياته، ومهما كان نوع الإتهام الموجه له من طرف النيابة فإنه لا يؤثر عليه لأن البراءة وفقا لهذا الرأي أصل في الإنسان، و يبقى المتهم على وضعيته هذه إلى أن يصدر حكما قضائيا يدحض هذا الأصل، و بالتبعية يخسر من ورائه التمسك بمبدأ الأصل في الإنسان البراءة، و الرأي عند الدكتور عبد الرحمان خلفي بعدم إعتبار البراءة في المتهم مجرد قرينة بسيطة و التي هي مجرد إستنتاج أمر مجهول من آخر معلوم، فالبراءة أمر معلوم ثم لا خلاف بين قاعدة أن الأصل في الأفعال الإباحة و الأصل في الإنسان البراءة. هذا ما يقودنا إلى القول و أن إفتراض البراءة أصل في الإنسان و ليس مجرد قرينة. أو كما عبر عن ذلك أحدهم القرينة لا تخالف الحقيقة دائما و إن كانت من ناحية اخرى لا تتفق معها دائما، و في الحالات التي تختلف فيها القرينة مع الحقيقة فإن مخالفة الحقيقة تكون بصفة مؤقتة، و من هذا القبيل فإن البراءة كقرينة قائمة على الترجيح أكثر من قيامها على الإحتمال[2].

1- رشيدة علي أحمد، المرجع السابق ص 362-363.

2- عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق، ص44-45.

أما من حيث مخالفة الحقيقة فإن هذا يُناقض البراءة، فالبراءة حقيقة و هي تقع مخالفتها أحيانا و هي المبدأ الثابت في كل شخص إلى أن يقع مخالفتها[1].

الفرع الثالث: أساس مبدأ قرينة البراءة (في الشريعة الإسلامية و التشريع و المواثيق الدولية)

أولا: في الشريعة الإسلامية

ورد في القرآن الكريم الكثير من الآيات التي تؤسس لقرينة البراءة منها ما دلالتها صريحة على معنى البراءة و منها ما تتضمن معناها و تقتضي مفهومها، وبيان أهم الآيات الدالة على ذلك وفق الآتي:

الأية الأولى: قول الله عز و جل: {هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [البقرة 29]، هذه الأية الكريمة و إن كانت تبدو بعيدة المعنى بخصوص أصل البراءة إلا أنه المفسرين إستفادوا منها هذا الأصل من خلال إستنتاجهم لأصل الإباحة. و قد تناولها القرطبي في المسألة الثانية من المسائل العشر التي استخلصها من هذه الأية حيث يقول: " استدل من قال إن أصل الأشياء التي ينتفع بها الإباحة ".

بهذه الآية و ما كان مثلها ... حتى يقوم الدليل على الحظر و يقول السعدي: " وفي هذه الآية العظيمة دليل على أن الأصل في الأشياء الإباحة "، و وجه الصلة بين قرينة البراءة و أصل الإباحة، فهو أن قرينة البراءة فرع عن أصل الإباحة، ذلك أن الإنسان يباح له التصرف بكل حرية، و يجب أن يعامل وفق هذا الوضع، و أن لا يدان بتجريم فعل من أفعاله إلا بمقتضى حكم قضائي بات و نهائي[2].

الأية الثانية: قول الله سبحانه و تعالى: {أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ}[الحجرات 6] [3].

---

[1]– عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق، ص44–45.

[2]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص 126.

[3]– زينب بوسعيد، المرجع نفسه ص 127.

تنطوي هذه الأية الكريمة على وجود التثبت، و التحري الدقيق قبل إصدار الحكم، منعا من الطعن في براءة الإنسان دون وجه حق يقول إبن كثير في تفسير الأية: " يأمر الله تعالى في التثبت في خبر الفاسق ليحتاط له، و قال الطبري: "أمهلوا حتى تعرفوا صحته" و في التثبت تحذير لولاة الأمور و القضاة في الوقوع فيما يوجب الندم شرعا بأن يصيبوا أحدا بعقاب أو حدٍ أو غرم دون وجه حق.

الأية الثالثة: قال عز و جل : {وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا} [النساء 111]، والشاهد في قوله تعالى : {وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا}، و الكسب فعل طارئ بخلاف الأصل ، يدل على إبتغاء و طلب و إصابة ، يقول ابن عاشور : " والكسب ما يجر الإنسان إلى نفسه نفعا أو يدفع عنه به ضررا، وذلك يستفاد من الأية أن البراءة أصل في الإنسان و الإثم أو الجرم أمر طارئ على أفعاله و سلوكه. و من وجه آخر فإن الآية الكريمة تدعو إلى ضرورة حماية البراءة في كل إنسان من أن يصيبها العدوان من قبل متعمدّ، أو مخطئ يريد أن يقذف شخصا هو في الأصل بريء مما يوحي معها أن البراءة أمر هائل ثقيل الوزن في ميزان الله.

الأية الرابعة: قوله عز و جل {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا} [الإسراء 15]. و مما يستفاد من الآية أنه لا يمكن إدانة إنسان بجريمة إلا بعد إقامة الحجة عليه، و إثباتها بالدليل القاطع، فالإدانة لا تكون اعتباطية ولا ميلا قلبيا بل بحكم قاطع، يقول القرطبي: و في هذا دليل على أن الأحكام لا تثبت إلا بالشرع[1].

الأية الخامسة: قوله عز وجل {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ۚ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} [الإسراء36]، الإدانة بغير دليل هي قول بغير علم

فلا إدانة في مواضع الشك و إنتفاء العلم الذي يفيد القطع، و قد نهى الله عز و جل في الآية الكريمة عن اتباع الإنسان ما ليس له به علم [2].

[1]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص 127.

[2]– زينب بوسعيد، المرجع نفسه ص 128.

الأية السادسة: قوله عز و جل {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ} [الحجرات 12]، يستفاد من الأية وجوب على الإدانة بما يفيد اليقين، إذ لا يجوز أن تبني على الشك و الإحتمال، أو الظن و التخمين، و هذا لكون الأصل في الإنسان البراءة، و البراءة يقينية، و اليقين لا يزول إلا بيقين مثله، لا بمجرد الشك. يقول إبن العاشور في تفسير الأية " ففي قوله تعالى في الأية تأديب عظيم يُبطل ما كان متشفيا في الجاهلية من الظنون السيئة و التهم الباطلة...

الأية السابعة: قوله عز و جل {وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ}[يونس 36]، فالظن لا يمكن أن يقوم مقام الحق، وعليه لا يصح التعرض لأصل براءة الإنسان لمجرد الشك أو الظن[1].

ثانيا: في التشريع

نص المشرع الجزائري على مبدأ قرينة البراءة كغيره من التشريعات و أكد عليه في الدستور و في قانون الإجراءات الجزائية كما يلي:

1) في الدساتير:

في الدستور الجزائري فقد نص على هذا المبدأ في نص المادة: 41 " كل شخص يعتبر بريئا حتى تثبت جهة قضائية إدانته بمحاكمة عادلة" [2].

و كتدعيم لتطبيقات مبدأ قرينة البراءة في هذه المرحلة الحساسة من مراحل المتابعة الجزائية جاء أيضا في التعديل الدستوري لسنة 2020 ليشدد على ضرورة إعلام كل شخص موقوف بأسباب توقيفه[3]. ذلك في الفقرة الثانية من المادة 44 من ذات التعديل[4].

---

[1]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص 128.

[2]– المادة 41 من التعديل الدستوري لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20–442 في الجريدة الرسمية العدد 82 بتاريخ 30–12–2020.

[3]– ربيع عبد الحفيظ عربي، ملامح قرينة البراءة في السياسة الجنائية المعاصرة، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 2216.

[4]– الفقرة الثانية من المادة 44 من دستور 2020 السالف ذكره.

2) في قانون الإجراءات الجزائية:

و هو ما أكدته المادة المادة الأولى/² من قانون الإجراءات الجزائية المعدلة بموجب القانون 17-07 المؤرخ في: 27 مارس 2017 " أن كل شخص يعتبر بريئا ما لم يثبت إدانته بحكم قضائي حائز لقوة الشيء المقضي فيه "[1].

و كذلك المادة 11/⁴ منه المعدلة بموجب الأمر رقم 15-02 المؤرخ في: 23 جويلية 2015 التي تنص على كيفية إطلاع الرأي العام على العناصر الموضوعية لإجراءات التحقيق بحيث تلزم ممثل النيابة او ضابط الشرطة القضائية[2]. بما يلي " تراعى في كل الأحوال قرينة البراءة و حرمة الحياة الخاصة" [3].

ليس هذا فحسب بل جاء القانون بمبادئ أخرى تخدم قرينة البراءة و منها سرعة الفصل في إجراءات الدعوى[4]. من خلال المادة الأولى/⁴ التي نصت على " أن تجري المتابعة و الإجراءات التي تليها في آجال معقولة و دون تأخير غير مبرر ... " [5].

و مبدأ تفسير الشك لصالح المتهم[6].

من خلال المادة الأولى /⁶ التي نصت على أن "يفسر الشك في كل الأحوال لصالح المتهم" [7]. و مبدأ التقاضي على درجتين[8].

من خلال الفقرة الأخيرة من ذات المادة " أن لكل شخص حُكم عليه، الحق في أن تنظر في قضيته جهة قضائية عليا "[9].

---

[1]- المادة الأولى/² من قانون الإجراءات الجزائية المعدلة بموجب القانون 17-07 المؤرخ في: 27 مارس 2017.

[2]- عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 43.

[3]- المادة 11 /⁴ من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

[4]- عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 43.

[5]- المادة الأولى /⁴ من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

[6]- عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 43.

[7]- المادة الأولى / ⁶ من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

[8]- عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 43.

[9]- الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

و كذلك في التوقيف للنظر ألحق المشرع الجزائري شروط و ضوابط بهذا الإجراء التحفظي[1]. في نص المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية[2]. و كذلك في حق المشتبه بالإتصال بعائلته حيث يجب على ضابط الشرطة القضائية أن يضع تحت تصرف الموقوف وسيلة تمكنه في الإتصال فورا بعائلته سواء كان أحد الأصول أو الفروع أو الإخوة أو الزوج[3]. وهو ما وضحته المادة 51 مكرر 01 في قانون الإجراءات الجزائية[4].

ثالثا: في المواثيق الدولية

و أهم المواثيق التي أقرت على مبدأ قرينة البراءة هي:

1) **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948:** يُعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر 1948 أول وثيقة كرست مبدأ قرينة البراءة إقرارا و إعمالا[5]. قد أقر هذا الإعلان قرينة البراءة من خلال المادة (1/11) التي نصت على أن: "كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن يثبت ارتكابه لها قانونا في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه" [6].

و قد جاء إقرار قرينة البراءة ضمن جملة الحقوق القضائية التي أقرتها مواد الإعلان للإنسان، ضمانا لمحاكمة عادلة و نزيهة و ذلك عقب النص على حقه في الحرية و حفظ كرامته، مما يثبت التلازم الحقوقي بين أصلي الحرية و البراءة ولم يكتف الإعلان بإقرار قرينة البراءة، بل زود الإنسان بجملة من الضمانات التي تمكنه من التمتع ببراءته[7].

فقد نصت المادة 9 على أنه: "لا يجوز إعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا"[8].

---

[1]– عبد الحفيظ عربي، المرجع السابق ص 2216.

[2]– المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

[3]– عبد الحفيظ عربي، المرجع السابق ص 2216.

[4]– المادة 51 مكرر 01 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

[5]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص 91.

[6]– المادة 11/[1] من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر 1948، المصادق عليه بموجب المادة 11 من دستور الجزائر لسنة 1963.

[7]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص 91.

[8]– المادة 9 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ذلك أن الإعتقال دون وجه حق يشكل تعديا على حريته الثابتة له إنطلاقا من أصل براءته [1].

كما نصت المادة 10 من الإعلان " لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظرا منصفا وعلنيا، للفصل في حقوقه والتزاماته وفى أية تهمة جزائية توجه إليه " [2].

أما الفقرة الثانية من المادة 11 من الإعلان فقد نصت على: " لا يدان أي شخص بجريمة بسبب أي عمل أو إمتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكل جرما بمقتضى القانون الوطني أو الدولي، كما لا توقع عليه أية عقوبة أشد من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي إرتكب فيه الفعل الجرمي" [3]. وهذا المبدأ بات يشكل ركيزة أساسية للحرية الشخصية، و أهم ضمانة لإعمال قرينة البراءة، ذلك أن الأصل في التصرفات هو الإباحة المطلقة للأفعال التي لا تخالف النظام العام و العرف[4]. و يبرز هذا الإعلان الإعتراف الدولي بأصل البراءة في المتهم بإعتباره حقا من حقوق الإنسان التي إجتمعت عليه الجماعة الدولية و أصبح بموجبه محميا من كل ما يؤدي للمساس بهذا الأصل خارج حالة الضرورة التي تقتضيها كشف الحقيقة[5].

2) العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية 1966:

بسبب الإشكال القانوني الذي أثير حول طبيعة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و مدى إلزامية مواده، فقد حل العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية هذا الإشكال، قنن الحقوق المدنية و السياسية في صورة معاهدة ملزمة للدول التي تصادق عليها، و قد وسع في نطاق الحقوق المدنية و السياسية المعترف بها في الإعلان العالمي للحقوق الإنسان. وقد أقر هذا العهد قرينة البراءة صراحة[6].

---

[1]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص 91.

[2]– المادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[3]– الفقرة الثانية من المادة 11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

[4]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص 92.

[5]– حسين محمد طه الباليساني و زينب محمود حسين، المرجع السابق ص 854.

[6]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص 92–93.

من خلال نص الفقرة الثانية في المادة 14 و التي جاء فيها أنه: " من حق كل متهم بإرتكاب جريمة أن يعتبر بريئا إلى أن يثبت عليه الجرم قانونا"[1]. و قد نص على ذلك بعد أن أكدت الفقرة الأولى من نفس المادة على ضرورة المساواة أمام القضاء، ومختلف الضمانات المتمثلة في علانية المحاكمات و إستقلال القضاء، و الإختصاص، والتي تمثل ضمانة أساسية العدالة المحاكمة و هذا الترتيب الذي جاءت عليه فقرات المادة 14 من هذا العهد ليس اعتباطيا، و إنما الغرض منه بيان أن إلتزام قرينة البراءة و إقرارها للمتهم طيلة أطوار المحاكمة ضروري لضمان قضاء عادل و محاكمة منصفة. و بذلك يكون هذا العهد قد منح الحقوق التي نصت عليها مواده، بما فيها قرينة البراءة صفة الإلزامية، ومنحها ركن الحماية القانونية من خلال ما جاء ضمن المادة الثانية من ذات العهد التي نصت في فقرتها الأولى على تعد الدول الأطراف بإحترام الحقوق المعترف بها فيه و كفالة هذه الحقوق لجميع الأفراد دون تمييز، ثم نصت في فقرتها الثانية على تعهد الدول الأطراف بإتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لضمان تفعيل و تطبيق الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد و من بينها افتراض براءة المتهم حتى تثبت إدانته قانونا[2]. و يجب أن نذكر أن المعاهدة الدولية للحقوق المدنية و السياسية تتميز عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لأنها تتميز بالصفة الإلزامية[3].

[1]– الفقرة الثانية من المادة 14 من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية الصادر عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة سنة 1966، الذي صادقت عليه الجزائر في المرسوم الرئاسي رقم 89–67 المؤرخ في 16 ماي سنة 1989.

[2]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص 93.

[3]–حسين محمد طه الباليساني و زينب محمود حسين، المرجع السابق ص 855.

المبحث الثاني: نتائج مبدأ قرينة البراءة و الاستثناءات الواردة عنها

لمبدأ قرينة البراءة نتائج و إستثناءات واردة عنها سوف نتطرق لها من خلال هذا المبحث و ذلك على النحو التالي: نتائج مبدأ قرينة البراءة (المطلب الأول) و الإستثناءات الواردة عنها (المطلب الثاني).

المطلب الاول: نتائج مبدأ قرينة البراءة

يترتب على مبدأ قرينة البراءة عدة نتائج تعمل على حماية حقوق المتهم و حرياته سوف نتطرق إليها في ثلاثة فروع و هما: عبئ الاثبات يقع على النيابة العامة (الفرع الأول) الشك يفسر لمصلحة المتهم (الفرع الثاني) ضمان الحرية الشخصية للمتهم (الفرع الثالث)

الفرع الاول: عبئ الاثبات يقع على النيابة العامة

إن مبدأ الأصل في الإنسان البراءة يقتضي عدم مطالبة المتهم بتقديم الأدلة على براءته ولو اضطر قاضي التحقيق إلى إصدار أمر بأن لا وجه للمتابعة لعدم كفاية الأدلة ، ذلك أن أدلة الإتهام و المتابعة تلزم المدعي بإعتباره متهما فأصل البراءة يجعل المتهم غير مطالب بأي دليل على براءته و إنما ينقل هذا العبء على المدعي وهذا مأخوذ من حديث " البينة على المدعي و اليمين على ما أنكره "، و لكن القول بأن عبء الإثبات يقع دائما على النيابة العامة غير مسلم به كقاعدة عامة، لأن هناك بعض الإستثناءات عن مقتضى هذه القاعدة تضفي على بعض البيانات قوة إثباتية خاص، تدفع المتهم إلى إقامة دليل على صحة دفاعه و منها إثبات المتهم بتوافر سبب من أسباب الإباحة، كالدفاع الشرعي، أو مانع من موانع المسؤولية كالإكراه[1]. و إذا كان مضمون قرينة البراءة هو إفتراض براءة المتهم مهما كانت قوة الشكوك التي تحوم حوله و مهما كان وزن الأدلة التي تحيط به فإن ذلك معناه أن تلتزم النيابة العامة بإعتبارها صاحبة الإتهام[2].

---

[1]– رشيدة كابوية، الضمانات المقررة لحماية مبدأ قرينة البراءة من خلال تعديل قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مجلة القانون و المجتمع، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2017، ص 8–9.

[2]– عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 45.

لكن هذا لا يمنع وجود بعض الإستثناءات أين يلقي المشرع عبء الإثبات على المتهم خاصة في بعض المخالفات و الجنح التي تحكمها نصوص خاصة و تكتسب فيها المحاضر قوة ثبوتية لا يمكن الطعن فيها إلا بالتزوير، في هذه الحالة على المتهم تقديم دليل عكسي سواء بالكتابة أو شهادة الشهود[1].

وفقا لما تنص عليه المواد 216 و 217 و 400 من قانون الإجراءات الجزائية[2].

و إن إثبات الحقيقة أمر متعلق بالصالح العام فالسلطات العامة هي المنوط بها إظهار هذه الحقيقة. فكما تهم المجتمع إقامة الدليل على ما إرتكب الجريمة أو ساهم فيها يهمه كذلك إقامة الدليل على براءة المتهم، لذلك من المسلم به أن مقتضى تطبيق قرينة البراءة إلقاء عبء الإثبات على سلطة الإتهام، فلا يلزم المتهم بإثبات بتقديم أدلة النفي و أن القاضي الجنائي مكلف بالبحث عن الحقيقة، فلا يلتزم موقفا سلبيا بل ينقب على الأدلة التي تتفق مع الحقيقة سواء أدت إلى الإدانة أو البراءة[3].

و قولنا بأن جهة الإتهام هي المطالبة و المكلفة بإثبات الجريمة و نسبتها إلى المتهم بهذا لا يعني أن تكون طرفا في مواجهة المتهم بإصطياد الأدلة ضده بل هي في طرف محايد تبحث عن الحقيقة و تتحرى وسائل إثباتها مع المتهم كانت أم ضده و على هذا فإنه ليس من واجب الإتهام تحديد الإدانة أو تأكيد البراءة بقدر ما يجب عليها تجميع الأدلة المثبتة للحقيقة، و التي بها يتحقق بعد ذلك ما إذا كانت هذه الأدلة كافية لدحض قرينة البراءة، فيقدم الشخص للمحاكمة و تكمل مع باقي الإجراءات أم أنه هذه البراهين ليست كافية لمتابعة الشخص فيكون نتيجة ذلك هو إصدار أمر بأن لا وجه للمتابعةو تصعب مهمة الإتهام في إثبات الجريمة بقدر ما يزداد نكران المتهم لها أو تمكينه من طمس معالمها بتخطيطه المسبق لها أو بقائه مدة زمنية طليقا بعد إرتكابها، و قد تكون هذه الصعوبة آتية لها من طلب البحث عن وسائل أخرى لفائدة الحقيقة رغم اعتراف المتهم بها نسب اليه من أول مرة و ذلك كمن يرتكب فعلا مجرما قانونا[4].

---

[1]– عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 45.

[2]– المواد 216 و 217 و 400 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3]– وردية طاشت وصبرينة فرحاتي، المرجع السابق ص 99.

[4]– محمد محدة، المرجع السابق ص 241.

و لكن يدفع بسبب من أسباب الإباحة أو أداء الواجب أو إستعمال الحق أو أنه كان في حالة دفاع شرعي أو بتوافر مانع من موانع المسؤولية أو عذر من الأعذار المعفية من العقوبة أو المخففة لها[1].

الفرع الثاني: الشك يفسر لمصلحة المتهم

الشك القضائي قد يتسلل إلى ذهن القاضي في قضية معينة و يجد نفسه محتارا مترددا في الحكم بسبب تناقض الأدلة و تعادل قيمتها بين النفس و الإثبات، الأمر الذي يتيح للقاضي إحترام أصل البراءة في المتهم و الحكم ببراءته و ذلك يعني أن الإدانة لا تبنى إلا على الجزم و اليقين، أما البراءة فيجوز تبنى على الشك غير المبين ، بمعنى أخر أن القاضي لا يحتاج دليلا قاطعا للحكم بالبراءة أو الإفراج أو عدم المسؤولية متى إقتنع أن المتهم لم يرتكب الجريمة التي اتهم بيها او شك على الأقل في ذلك، حتى إذا توافرت بعض الأدلة و القرآئن غير الثابتة التي لا ترقى إلى مستوى الأدلة القاطعة بسبب ما يعتبرها من شك و غموض، حيث يكفي في المحاكمة الجنائية أن يشك القاضي في صحة إسناد التهمة على المتهم كي يقضي بالبراءة ، وهذا إعمالا لمبدأ الأصل في الإنسان البراءة الذي لم يثبت خلافه بأدلة قاطعة، و إذا كان الإمتناع في القناعة القضائية إضطراب بين إثبات التهمة و نفيها فإنه لا يصلح إلى نفي التهمة عن المتهم كونه لا يصلح النفي ما كان ثابت في أصل الإنسان هو البراءة بل يعد الإضطراب عامل يعزز أصل البراءة يؤكد إفتراضه في المتهم[2].

ولا يمكن الحديث عن مبدأ قرينة البراءة بمعزل عن مبدأ تفسير الشك لصالح المتهم، فوفقا لهذا الأخير يكفي لصحة الحكم بالبراءة في ضعف نسب التهمة، إلا أن إصدار ذلك الحكم مربوط بإحاطة المحكمة بظروف الدعوى أدلة الثبوت التي تأسس عليها الإتهام وازنت بينها و بين أدلة النفي فرجحت كفة دفاع المتهم[3].

---

[1]– محمد محدة، المرجع السابق ص 241.

[2]– بوعمامة بلمخفي، الضمانات الناتجة عن قرينة البراءة أثناء المحاكمة و الآثار المترتبة عنها، مجلة البحوث القانونية و السياسية، المجلد1، العدد 2، الجزائر، 2014، ص433.

[3]– ربيع عبد الحفيظ عربي، المرجع السابق ص2220.

أو إختلجتها الريبة في صحة أدلة الإثبات كما تجد الإشارة أن هذا المبدأ يعتبر أحد أهم النتائج المترتبة[1]. على نص المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية[2].

بإعتبارها المرجع الضابط لخصومة الإثبات الجنائية من كافة النواحي خصوصا مالا يتعلق بمسألة أدلة الإثبات. و من حيث نطاق هذا المبدأ، فإنه لا يسري على كافة مراحل المتابعة الجزائية فلا يتصور تفسير الشك يفسر لصالح المتهم المحبوس إحتياطيا، ولا ينفع مع حبس المتهم تفعيل ضمانات الدفاع، لأنها لا تصلح الخلل في التوازن بين الحقوق و الحريات و المصلحة العامة، كما أنه من غير المقبول أيضا لجوء المحكمة إلى حبس المتهم المفرج عنه أثناء المحكمة دون داعي، خاصة إذا كان مداوما على حضور جلسات المحاكمة.

و نستنتج مما تقدم أن رفع عبء الإثبات من على كامل المتهم ووضعه على عاتق النيابة العامة، وكذا تفسير الريبة و الشك لصالحه، خطوة كبيرة لدعم أصل البراءة في خضم تبني المشرع الجزائري لسياسة جنائية إجرائية توفيقية يحاول فيها ضبط التوازن بين الحقوق و الحريات الفردية وبين المصلحة العامة دون ترجيح كفة واحدة على أخرى[3].

و الأخذ بتفسير الشك لصالح المتهم مستمد من أصل البراءة مبدأ كلي لا يجوز تجزئته سواء من حيث الحرية و ما يتعلق بها أم من حيث الإثبات الجنائي، فالبراءة المفترضة يصحبها دائما التمتع الكامل بالحرية، و أولى أبواب هذه الحرية لبقاء ذلك الأصل هو حصول الشك في دلائل الإثبات و عدم إنطواء الواقعة تحت نص قانوني يحكمها[4].

و من ثم نستنتج بأن الأحكام الصادرة بالإدانة في المواد الجنائية يجب أن تبنى على حجج قطعية الثبوت تفيد الجزم و اليقين لا مجرد الظن و الإحتمال و إذا حصل أي شك في أدلة الإدانة رجعنا إلى الأصل و هو البراءة لكونها قطعية ولا تزال بالشك، و من ثم لو حكم بناء على ذلك الشك يجب أن يستفيد منه المتهم لا أن تؤسس عليه الأحكام[5].

---

[1]– ربيع عبد الحفيظ عربي، المرجع السابق ص 2220.

[2]– المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3]– ربيع عبد الحفيظ عربي ، المرجع السابق ص 2220–2221.

[4]– محمد محدة، المرجع السابق ص 247.

[5]– محمد محدة، المرجع نفسه ص 248.

الفرع الثالث: ضمان الحرية الشخصية للمتهم

الأصل أن المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته، وعليه يجب معاملته بهذه الصفة أي إعتباره بريئا في جميع مراحل الدعوى الجزائية، بل و حتى في مرحلة جمع الإستدلالات بغض النظر على جسامة الجريمة المرتكبة و نوعيتها و بذلك يضمن حقه في حماية حريته الشخصية .إلا أن توفير ضمان حماية الحرية الشخصية.

للمتهم قد يصطدم بحق المجتمع في تتبعه لمرتكبي الجرائم، فمثلا إذا ما حبس المتهم على ذمه التحقيق، فإن هذا يكون خرقا لأحد الضمانات القانونية التي يعطيها المشرع للمتهم و المتمثلة في حماية حريته الشخصية و الحبس مما لا شك فيه يعد قيدا ماديا لحرية الفرد التي تعتبر إحدى النتائج الأساسية لمبدأ قرينة البراءة[1].

و عليه لا بد من ايجاد نوع من التوازن بين القرينتين، القرينة القانونية التي تقضي ببراءة المتهم لحين إثبات التهمة عليه و القرينة الموضوعية المتمثلة في حماية حق المجتمع اتجاه الجريمة المرتكبة من قبل المتهم بحيث لا تغلب قرينة البراءة على أخرى و لإيجاد هذا التوازن لا بد من تحديد إطار قانوني يمكن معه حماية كل من حقوق المتهم في صيانة حريته الشخصية، وكذا حق المجتمع في تتبعه مرتكبي الجرائم[2].

و إن المشرع لم يجز لقاضي التحقيق التصرف المطلق في حريات الأشخاص، و إنما قيده بقيود و شروط تضمن للأفراد حرياتهم و تزداد بقدر ما تتوافر لدى المحقق من أدلة تفيد إتهام الشخص و تساعد في تكوين عقيدة المحقق اتجاه، فلو رأى المحقق مثلا الأدلة و البراهين كافية لإتهام الشخص ما جاز له طلب أداء اليمين منه عند سماعه، و من كانت الأدلة و البراهين تبقيه على أصل براءته ما جاز له إجراء تفتيش أو حبس تعسفي ضده، ذلك لأن القانون كما قلنا و إن سمح لقاضي التحقيق ببعض الإجراءات إلا أنه قيده بضمانات تدرأ على المتهم خطر التحكم و الإستبداد المنتهك لقرينة البراءة[3].

---

[1]– لخضر زرارة، قرينة البراءة في التشريع الجزائري، مجلة المفكر، المجلد 9، العدد 11، الجزائر، 2014، ص 62.

[2]– لخضر زرارة، المرجع نفسه ص 63.

[3]– محمد محدة، المرجع السابق ص 240.

المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على مبدأ قرينة البراءة

و في هذا المطلب سوف نتطرق للإستثناءات الواردة على مبدأ قرينة و ذلك على النحو التالي الحبس المؤقت و قرينة البراءة (الفرع الأول) و المحاضر ذات حجية (الفرع الثاني).

الفرع الاول: الحبس المؤقت و قرينة البراءة

إن الحبس المؤقت يعد من أخطر أوامر التحقيق مساسا بالحرية الفردية فهو يحرم المحبوس مؤقتا من نسمات الحرية و يجعله منعزل عن العالم الخارجي، و يعطله عن ممارسات أعماله، كما يعد من مظاهر الصراع بين السلطة أو الدولة في العقاب و حق المتهم في إحترام حريته و إنسانيته، فضلا عن كونه إستثناء من مبدأ إفتراض البراءة. و من هنا و حرصا من المشرع على حريات الأفراد، فقد منع التعرض لها إلا بصدور حكم قضائي يدين المتهم، و لكن لاعتبارات معينة كدواعي الأمن و التحقيق، سمح المشرع بإمكانية المساس بالحرية عن طريق الحبس المؤقت ولكن مع إحاطته بضوابط قانونية هي بمثابة ضمانات للمتهم[1].

إذن المشكلة و هذه الحالة هي مسألة تحقيق التوازن بين القواعد أو الضمانات الدستورية لأصل البراءة أو الحرية الشخصية و إجراء ضرورة الحبس المؤقت. و من ثم فإن الجهة المختصة بإجراء الحبس المؤقت يجب أن لا تتمتع بسلطة مطلقة أو تكون مفرطة في اللجوء إلى هذا الإجراء خاصة و أن المشرع نص صراحة على أن الحبس المؤقت يبقى إجراء إستثنائي، وتبقى الحرية هي الأصل. فلا يكفي أن ينسب إرتكابه جريمة معينة مهما مهما بلغت خطورتها و جسامة عقوبتها، و أن تكون هناك دلائل كافية على إرتكابها، و أن يستوجب بمعرفة التحقيق، و إنما يجب أن تكون هنالك من المبررات ما يجعل من الحبس المتهم مؤقتا أمرا ضروريا ولازما، وذلك إستنادا إلى أن المتهم في مرحلة التحقيق الإبتدائي و حتى قبل صدور حكم بات ضده بعقوبة مفيدة للحرية لا يزال متمتعا بقرينة البراءة[2].

---

[1]- محمد غلاي، الإجراءات الماسة بالحرية و قرينة البراءة في التشريع الجزائري (الحبس المؤقت و الرقابة القضائية) حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، المجلد 10، العدد 16، الجزائر، 2016، ص 247.

[2]- محمد غلاي، المرجع نفسه ص247-248.

ويعتبر الحبس المؤقت إجراء إستثنائي تقوم بموجبه سلطة التحقيق قيد حرية المتهم على ذمة التحقيق مؤقتا بموجب أمر إيداعه الحبس لبعض التحقيق أو جزئه و هو بذلك يعتبر إجراء يتعارض من حيث المبدأ مع الحق في البراءة، لأنه يسلب حرية الإنسان و هو في مرحلة التحقيق و البحث عن أدلة الجريمة و أركانها و مدى نسبتها له، أو بالأحرى مرحلة الإتهام التي تفترض عدم اليقين بإرتكابه للجريمة محل التحقيق، مما يعطي إنطباعا إلى أن الحبس المؤقت عبارة عن عقوبة مسبقة قبل ثبوت التهمة في حقه بموجب تحقيق نهائي من جراء محاكمة نهائية أمام قاضي الموضوع، التي تستوجب مبدأ الوجاهية بين الخصوم و إستعراض الدليل و الدفوع الشكلية و الموضوعية [1].

و ما يمكننا قوله بشأن الحبس المؤقت وعلاقته بقرينة البراءة أنه فعلا يعتبر من الإجراءات الخطيرة خلال سير الدعوى العمومية قبل مرحلة المحاكمة النهائية التي تهدد الحرية الشخصية للمتهم و أن الإفراط فيه من قبل قضاة التحقيق من شأنه أن يؤثر على الحريات الفردية و يقيدها في أبشع صورها، لكنه من ناحية موضوعية و عملية بحكم الممارسات القضائية عمليا فإنه أحيانا يكون أكثر من ضرورة في الحفاظ عن أدلة الجريمة و معالمها أو حماية للمتهم نفسه من خطر الإنتقام أو من تفاقم الجريمة و تعقدها ببقائه حرا طليقا، و لذلك كان لا بد التوفيق بين الحبس المؤقت و قرينة البراءة عبر ضمانات قانونية و عملية من شأنها أن تجعل هذا الأخير في إطار قانوني يمكنه أن يخدم قرينة البراءة[2].

---

[1]– مكي بن سرحان، الحبس المؤقت و أثره على مبدأ الحق في البراءة، مجلة القانون و العلوم السياسية، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، 2018، ص 594.

[2]– مكي بن سرحان، المرجع نفسه ص 595.

الفرع الثاني: المحاضر ذات الحجية

أولا: محاضر ذات حجية الى غاية اثبات العكس

يشمل هذا النوع من المحاضر التي تحرر في الأحوال التي يخول فيها القانون بنص خاص لضباط الشرطة القضائية أو أعوانهم أو للموظفين أو أعوانهم الموكلة لهم بعض مهام الضبط القضائي سلطة إثبات جرائم معينة في محاضر أو تقارير فتكون لهذه المحاضر أو التقارير حجيتها ما لم يدحضها الدليل العكسي بالكتابة أو شهادة الشهود[1].
و هو ما أشارت إليه المادة 216 من قانون الإجراءات الجزائية. و التي نصت على أنه: "في الأحوال التي يخول القانون فيها بنص خاص لضباط الشرطة القضائية أو أعوانهم أو للموظفين وأعوانهم الموكلة إليهم بعض مهام الضبط القضائي سلطة إثبات جنح في محاضر أو تقارير تكون لهذه المحاضر أو التقارير حجيتها ما لم يدحضها دليل عكسي بالكتابة أو شهادة شهود"[2].

و أبرز هذه المحاضر:

- المحاضر المتعلقة بالمخالفات فهي حجة قائمة على ما تضمنته ولا يكفي إنكار المخالفات لدحضها و لا يستطيع القاضي إستبعادها.

- المحاضر المحررة من أعوان الكهرباء و الغاز، المحاضر المحررة من الأعوان التابعين لمصالح مراقبة الجودة و قمع الغش، المحاضر المحررة من أعوان الصحة النباتية، المحاضر المحررة من أعوان الغابات .... إلخ.

- المحاضر الجمركية المتضمنة اعترافات و تصريحات ولا تتعلق بالمعاينات المادية، وذلك تبعا لما إستقر عليه قضاء المحكمة العليا منها القرار الصادر بتاريخ 1981/4/16 فصلا في الطعن رقم 25563[3].

---

[1]- دنيا زاد ثابت، مطبوعة محاضرات مقياس الإثبات الجنائي (مطبوعة مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر السداسي الثاني) تخصص قانون جنائي و علوم جنائية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، السنة الجامعية 2020-2021، ص 52.

[2]- المادة 216 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3]- دنيا زاد ثابت، المرجع السابق ص 52-53.

و الذي جاء فيه: "... حيث ليس في إمكان قضاة الموضوع إبعاد طرح اعترافات المتهم المسجلة بمحضر ادارة الجمارك و التي لم يقدم ضدها الدليل العكسي على بطلان ما ورد ضمنها، و بفصله حسبما قرر مجلس قضاء عنابة كان هذا الأخير مطبقا بصواب القاعدة المتعلقة بحجية قرار الإثبات و مسببا بكفاية قراره، مما يتعين معه التصريح بأن الوجه المتمسك به غير مؤسس" [1].

ثانيا: محاضر ذات حجية الى غاية الطعن فيها بالتزوير

تعد المحاضر ذات حجية الى غاية الطعن فيها بالتزوير من أهم الإستثناءات الواردة على مبدأ حرية الإثبات و الإقتناع القضائي إن لم تكن أهمها جميعا، و ذلك نظرا للسلطة أو القيمة المرتبطة بهذه المحاضر و حجيتها شبه المطلقة التي تنزع من القاضي سلطته التقديرية و حريته في الإقتناع الشخصي و تجعله ملزما بالأخذ بما ورد فيها من بيانات بحيث لا يمكنه إستبعاد هذه الأخيرة عن طريق الكتابة أو شهادة الشهود أو إجراء التحقيق بشأنها للتأكد من صحة الوقائع المادية المدونة فيها، مثل ما هو عليه الأمر بالنسبة للمحاضر ذات الحجية إلى غاية إثبات العكس، أما وسائل دفاع المتهم أمام هذه المحاضر فهي جد محدودة و تكاد تكون منعدمة بحيث أن منفضه الوحيد للدفاع عن نفسه هو الطعن بالتزوير و ما يتضمنه هذا الطريق من إجراءات معقدة و خاضعة لشروط شكلية عويصة، و من هنا فإن هذه المحاضر هي الأكثر تقييدا لحرية القاضي الجزائي و سلطته التقديرية، مما جعلها عرضة للنقد و الدعوة إلى إلغائها، نظرا لم تشكله من خرق صارخ لمبدأ الإثبات الحر و ما تمثله من عقبة في سبيل الوصول إلى إظهار الحقيقة بشأن الجرائم المرتكبة. غير أنه إذا كان للنقد الموجه لوجود هذا النوع من المحاضر له ما يبرره، فإن هذه المبررات تبدو غير كافية في نظر المشرع للإستغناء عن هذه المحاضر التي تبقى الوسيلة الضامنة لتوفير الحماية اللازمة للمصالح[2].

---

[1]– دنيا زاد ثابت، المرجع السابق ص 53.

[2]– العيد سعادنة، المحاضر ذات حجية في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، المجلد 15، العدد 31، الجزائر، 2014، ص 207-208.

و القطاعات التي يريد المشرع ضمان حمايتها عن طريق إستبقاء حق المجتمع في المعاقبة على الجرائم المرتكبة إنتهاكا لها، نظرا لأهميتها و حيوية المصالح المستهدفة بهذه الحماية، و من ضمنها مصالح الخزينة العمومية للدولة، إضافة إلى ذلك فإن المشرع لم يغفل على الإطلاق توفير الضمانات الكافية التي تحول دون المساس بحقوق المتهمين من جراء ما أضفاه على هذه المحاضر من حجية شبه مطلقة، فأخضع هذه الأخير لشروط و شكليات قانونية دقيقة تفوق ما أضفاه على غيرها من المحاضر و جعل الحجية الممنوحة لها مقتصرة على المعاينات الشخصية و المادية فقط دون غيرها من البيانات، كما أنه لم يمنح هذه القيمة الإثباتية الخاصة إلا لعدد محدود من المحاضر. و إن الحالات التي تتمتع المحاضر بالحجية إلى غاية الطعن بالتزوير جد محدودة و واردة في بعض القوانين الخاصة على المحاضر[1].

---

[1]– العيد سعادنة، المرجع السابق ص 208.

و في ختام هذا الفصل أخلص القول أن مبدأ قرينة البراءة من أهم مبادئ القانون الجنائي يساهم هذا المبدأ بشكل كبير في حماية حقوق الأفراد فأصل الإنسان براءة و كل إنسان يكون متهم بجريمة بريئا حتى تثبت إدانته و يعامل طيل المحاكمة بهذه الصفة أي إعتباره بريئا في جميع مراحل الدعوى الجزائية حتى تثبت إدانته بشكل قاطع بموجب حكم قضائي نهائي، فمبدأ قرينة البراءة هو من ضمانات المحاكمة العادلة و يهدف لحماية حقوق الإنسان فأساس مبدأ قرينة البراءة في الشريعة الإسلامية و التشريع و المواثيق الدولية يؤكدون على أهمية هذا المبدأ فقد كانت الشريعة سباقة في إعمال قاعدة الأصل في المتهم البراءة في مجال العقاب ليأتي بعدها التشريع لتطبيق هاته القاعدة و قد حرصت كل من الشريعة و التشريع و المواثيق الدولية على حماية الإنسان و المحافظة على مصالحه حتى و إن كان متهم فأصل الإنسان البراءة.

و يُعد مبدأ قرينة البراءة ضمانا أكيدا للحرية الشخصية و من الحقوق الأساسية التي لا يجوز لأحد أن يعتدي عليها، و من نتائج هذا المبدأ عبىء الإثبات يقع على النيابة العامة أي يجب على النيابة العامة تقديم أدلة كافية لإثبات المتهم بما لا يدع مجال للشك، بينما لا يلزم على المتهم تقديم أي دليل لإثبات براءته و التفسير الشك يكون لصالح المتهم ففي حال وجود أي شك يتم تفسيرة لصالح المتهم، و من نتائجه ضمان الحرية للمتهم فأصل المتهم بريء حتى تثبت إدانته، و من الإستثناءات الواردة على مبدأ قرينة البراءة الحبس المؤقت فيعتبر الحبس المؤقت من أخطر أوامر التحقيق الماسة بالحرية حيث يقيد الحرية إلا أنه يمثل الحبس المؤقت إجراءا إستثنائيا يُلجأ إليه فقط في الحالات الضرورية وذلك لضمان سير التحقيق بشكل سليم و حماية المجتمع من خطر إرتكاب المتهم لجرائم أخرى.

الفصل الثاني: ضمانات مبدأ قرينة البراءة في التشريع الجزائري

إن ضمانات مبدأ قرينة البراءة في التشريع الجزائري تمتد من قبل مرحلة المحاكمة إلى مرحلة المحاكمة و بعدها فهي تستغرق كل المراحل التي تمر بها الدعوى الجزائية من مرحلة التحري و الإستدلال إلى مرحلة التحقيق إلى مرحلة المحاكمة إلى مرحلة الإستئناف إلى غاية الحكم النهائي فيترتب على مبدأ قرينة البراءة عدة ضمانات يوفرها المشرع الجزائري للمتهم أثناء مراحل التحقيق و حتى بعد صدور الحكم لأن هذا المبدأ يؤدي إلى تفادي أضرار لايمكن تداركها مهما بلغت درجة التعويض عند ظهور براءة المتهم.

و في هذا الفصل سنتناول ضمانات مبدأ قرينة البراءة قبل مرحلة المحاكمة في (المبحث الأول) و ضمانات مبدأ قرينة البراءة في مرحلة المحاكمة و بعدها في (المبحث الثاني).

المبحث الاول: ضمانات مبدأ قرينة البراءة قبل مرحلة المحاكمة

إن ضمانات مبدأ قرينة البراءة قبل المحاكمة ضمانات أساسية فالقاضي لا يستطيع أن يصل إلى الحقيقة مباشرة فيلجأ إلى مرحلة التحري والإستدلال ثم إلى مرحلة التحقيق

و سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ضمانات مرحلة التحري و الإستدلال في (المطلب الأول) و ضمانات مبدأ قرينة البراءة في مرحلة التحقيق في (المطلب الثاني).

المطلب الاول: ضمانات مبدأ قرينة البراءة في مرحلة التحري و الاستدلال

إن مرحلة التحري و الإستدلال هي مرحلة قبل مباشرة الدعوى العمومية فهي تمهيد للدعوى العمومية فمرحلة التحري و الإستدلال تكون عند وقوع الجريمة يباشر رجال الضبط القضائي بإجراء التحريات و الإستدلالات اللازمة عن الجريمة و مركتبيها

و سوف نتطرق في هذا المطلب لاعتماد مبدأ الشرعية في الكشف عن الجريمة و مرتكبيها في (الفرع الأول) و الضمانات المتعلقة بالتوقيف للنظر في (الفرع الثاني).

الفرع الاول: إعتماد مبدأ الشرعية في الكشف عن الجريمة و مرتكبيها

تتأكد هذه الشرعية من خلاق قانون الإجراءات الجزائية و الذي يعتبر دستورا للحريات الفردية، حيث أنه هو القانون الذي يضمن عدم التعرض للحرية الفردية بالتقييد أو بالسلب إلا في الحدود التي يقررها صراحة القانون فيقوم بوضع الحدود للسلطة المخولة له للتعرض للحقوق و الحريات، و يقرر الشروط الواجب إحترامها من طرف السلطات العامة، التي من خلالها تحمي تلك الحقوق من تجاوزات السلطة فرجال الضبطية القضائية منحوا عدة صلاحيات بموجب قانون الإجراءات الجزائية، ولكن من جهة و حتى لا تصاب تلك الصلاحيات بعدم الجدوى اشترطت فيها الشرعية و القانونية و ترتيبا على ذلك فإن أعمالهم لا تكون صحيحة إلا إذا صدرت بناء على قانون و طبقا له و أحيانا بالتطبيق الصحيح للقانون بحيث لو حصلت على غير ذلك لم تكن مشروعة[1].

[1]– رشيدة كابوية، المرجع السابق ص 10.

و عندما ترتكب جريمة ينشأ للدولة حق معاقبة المجرم حماية للنظام العام و الأمن في المجتمع هذا من جهة و من جهة أخرى فإن هنالك مصلحة أيضا وجب على الدولة مراعاتها و هي مصلحة المشتبه به في حماية حقوقة و حرياته الشخصية، و للحفاظ على هذا التوازن بين المصلحتين، و حفاظا على الحريات الفردية و ضمانها فإن الشرعية الموضوعية في تطبيقاتها تتزامن مع الشرعية الإجرائية و التي تعد من أهم الضمانات حيث لا عقوبة دون إجراء و دون حكم صادر عن هيئة قضائية مختصة، و شرعية التجريم و العقاب و الشرعية الإجرائية و شرعية تنفيذ العقوبة هي فروع لمبدأ أهم و هو الشرعية الجنائية أي بتعبير أخر هي سلسلة الحلقات المتكاملة تتوخى توفير الضمانات اللازمة للحقوق و حريات الأفراد و أمن المجتمع و حسن سير العدالة و ما يؤكد هذا هو النصوص التي تتكلم على أن لا متابعة ولا توقيف ولا حجز إلا في الحالات المحددة قانونا ووفقا للقانون، و كذلك فالحريات الفردية مضمونة و مصانة ولا تمس إلا بمقتضى القانون و هي محمية من طرفه الأمر الذي أدى إلى الإهتمام بالشرعية الإجرائية و ذلك بوضع إطار قانوني و تنظيمي يحدد عمل أجهزة الضبط القضائي و تستمد التحريات الأولية أساسها القانوني[1]. من المواد 12/3[3] التي تنص على منح ضباط الشرطة القضائية سلطة البحث عن الجرائم و مرتكبيها[2]. و كذلك المادة 17/1[1] التي تنص على أن " يباشر ضباط الشرطة القضائية السلطات الموضحة في المادتين 12 و13 ويتلقون الشكاوى والبلاغات ويقومون بجمع الإستدلالات وإجراء التحقيقات الابتدائية " [3].

و ما ورد أيضا في المادة 63 و التي تنص على أن " يقوم ضباط الشرطة القضائية، و تحت رقابتهم أعوان الشرطة القضائية، بالتحقيقات الابتدائية بمجرد علمهم بوقوع الجريمة إما بناء على تعليمات وكيل الجمهورية وإما من تلقاء أنفسهم" [4].

---

[1]– يوسف مرين، الضمانات القانونية للمشتبه فيه أثناء مرحلة التحري و الإستدلال في التشريع الجزائري، مجلة حقوق الإنسان و الحريات العامة، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2024، ص 275–276.

[2]– المادة 3/12 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3]– المادة 1/17 من قانون الإجراءات الجزائية.

[4]– المادة 63 من قانون الإجراءات الجزائية.

فهذه المواد تمنح لضباط الشرطة القضائية بإتخاذ الإجراءات المؤدية إلى معرفة مرتكبي الجرائم و قيامهم بجمع التحريات و الإستدلالات في إطار محدد به قانونا[1].

الفرع الثاني: الضمانات المتعلقة بالتوقيف للنظر

التوقيت تحت النظر هو إقتياد المشتبه فيه و كل شخص يدخل ضمن مضمون[2]. المادة 50 من قانون الإجراءات الجزائية[3]. في غرفة مخصصة لذلك و منعه من الإتصال بالمحيط الخارجي لحين إنتهاء التحقيق و حدد المشرع الدستوري مهلة الضيافة 48 ساعة و يخطر وكيل الجمهورية الموقوفين فورا و بأسرع الوسائل بكل توقيف للنظر و يطلع على هوية الأشخاص الموقوفين الأسباب التي أدت لإيقافهم[4].

و الحقوق المقررة قانونا للموقفون بالنظر هي:

إخضاع الشخص الموقوف للنظر للفحص الطبي: نص المشرع الجزائري على إلزامية إخضاع الموقوف للنظر للفحص الطبي بموجب[5]. نص المادة 51 مكرر1 الفقرة الأخيرة[6]. و يكون الفحص عند نهاية مدة الحجز و قبل تقديمه أمام القاضي المختص أو إخلاء سبيله، كما قد يكون في أية لحظة من الآجال[7]. المنصوص عليها في المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية[8]. طبقا لأحكام المادة 52 الفقرة الأخيرة[9].

---

[1]– يوسف مرين، المرجع السابق ص 276.

[2]– أعمر قادري، أطر التحقيق، الطبعة 2013، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، ص 43.

[3]– المادة 50 من قانون الإجراءات الجزائية.

[4]– أعمر قادري، المرجع السابق ص 43.

[5]– وردة ملاك، التوقيف للنظر بين حتمية إتخاذ الإجراء و إحترام حقوق الموقوف، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم بواقي، المجلد 7، العدد 3، تبسة، 2020، ص131.

[6]– الفقرة الأخيرة من المادة 51 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية.

[7]– وردة ملاك، المرجع السابق ص131.

[8]– المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية.

[9]– الفقرة الأخيرة من المادة 52 من قانون الإجراءات الجزائية.

و على ضابط الشرطة أن يبلغه بحقه في إجراء طبي إذا رغب هو شخصيا في ذلك أو بطلب من أحد أفراد عائلته أو محاميه و يكون الفحص من طرف الطبيب الذي يختاره الموقوف أو بناءا على تسخير من ضابط شرطة القضائية أو وكيل الجمهورية، و تفاديا لأي طعن في مصادقية التحريات و مشروعيتها من قبل الأشخاص المحجوزين يوصى عادة من الناحية العملية بإجراء فحص حتى ولو لم يطلبه الموقوف[1]. هذا و يلتزم ضباط الشرطة القضائية بتنفيذ أمر وكيل الجمهورية بالفحص الطبي للموقوف و إعتراضه على ذلك يعد جريمة[2].

حق الإتصال بالعائلة و زيارتها للموقوف: إن توقيف شخص للنظر معناها تقييد حريته و إبقائه محتجزا تحت تصرف مصالح الدرك الوطني أو الأمن الوطني لمدة معينة، لا يستطيع خلالها الإلتحاق بعائلته مما يجعل هذه الأخيرة قلقة على غيابه عنها ما لم تعرف مكان وجوده، لذلك قرر المشرع حقا بالموقوف للنظر يتمثل في الإتصال بعائلته و السماح لهذه الأخيرة بزيارته أثناء توقيفه للنظر[3]. المادة 51 مكرر1[4]. هذه المادة تشير إلى أن ضابط الشرطة القضائية ملزم قانونا بأمرين الأول: أن يوفر وسيلة للموقوف للنظر تمكنه من الإتصال بعائلته و هذا الحق واجب و إلزام بالنسبة لضابط الشرطة القضائية و هذا الحق واجب و إلزام بالنسبة لضابط الشرطة القضائية، أما الأمر الثاني فيتمثل في تمكين زيارة عائلته له. و نظرا لما هذا الإتصال من تأثير محتمل على سرية التحريات، نص المشرع على أن ضابط الشرطة القضائية من واجبه أيضا أن يراعي في هذا المجال ظروف الحال و يقدر ما إذا كان هذا الإتصال من شأنه أن يؤدي إلى إبلاغ شركاء الموقوف أو يسهل إخفاء أدلة الجريمة أو يؤثر على على الشهود[5].

---

[1]– وردة ملاك، المرجع السابق ص131.

[2]– يوسف مرين، المرجع السابق ص 283.

[3]– وردة ملاك، المرجع السابق ص 131.

[4]– المادة 51 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية.

[5]– وردة ملاك، المرجع السابق ص 131–132.

إحترام السلامة الجسدية للموقوف تحت النظر: مراعاة من المشرع الجنائي للسلامة الجسدة للموقوف تحت النظر و احتراما لحقوقه و حرياته و في مواجهة ما يقرره لضابط الشرطة القضائية من سلطات في التوقيف للنظر و إمكان تجاوزه الحدود التي يقررها له القانون، كأن يستعمل وسائل غير مشروعة يهدف من ورائها الحصول على اعتراف المشتبه فيه الموقوف تحت النظر على نفسه. يحرص المشرع الجزائري على حماية الحقوق و الحريات من خلال للسلامة الجسدية للموقوفين[1].

حق الموقوف في بالإتصال بمحامي: بمقتضى المواد 65 و51 مكرر1[2]. على ضوء التعديل الذي أجري عليهما أصبح يمكن للشخص الموقوف أن يتلقى زيارة محاميه لمدة لا تتجاوز 30 دقيقة، إذا تم تمديم التوقيف للنظر و تتم تلك الزيارة في غرفة خاصة توفر الأمن و تضمن سرية المحادثة، و على مرأى ضابط الشرطة القضائية غير أنه إذا كانت التحريات الجارية تتعلق بالمخذرات و الجريمة المنظمة عبرة الحدود الوطنية، و الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، و جرائم تبييض الأموال، و الإرهاب و الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف و الفساد، لا يمكن للشخص الموقوف تلقي زيارة محاميه إلى بعد إنقضاء نصف المدة القصوى[3]. المنصوص عليها في المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية[4].

كما أن المادة 51 مكرر1 أضافت ضمانة أخرى للشخص الموقوف للنظر إذا كان أجنبيا[5]، و التي تنص على أن: " إذا كان الشخص الموقوف أجنبيا، يضع ضابط الشرطة القضائية تحت تصرفاته كل وسيلة تمكنه من الإتصال فورا بمستخدمه أو بالمثلية الدبلوماسية أو القنصلية لدولته بالجزائر، ما لم يستفد من أحكام الفقرة الأولى أعلاه. إذا تم تمديد التوقيف للنظر يمكن للشخص الموقوف أن يتلقى زيارة محاميه " [6].

---

[1]– وردة ملاك، المرجع السابق ص 132.

[2]– المواد 65 و51 مكرر 1 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3]– وردة ملاك، المرجع السابق ص 132.

[4]– المادة 51 من قانون الإجراءات الجزائية.

[5]– رشيدة كابوية، المرجع السابق ص 14.

[6]– المادة 51 مكرر1 من قانون الإجراءات الجزائية.

المطلب الثاني: ضمانات مبدأ قرينة البراءة في مرحلة التحقيق

تعد مرحلة التحقيق مرحلة أساسية لاحقة بمرحلة التحري و الإستدلال تباشر بها السلطة المختصة بالتحقيق لمعرفة مدى صحة إتهام شخص ما بشأن واقعة جنائية سوى كان الشخص معلوم أو مجهول و سوف نتطرق في هذا المطلب للضمانات المكفولة للمتهم للدفاع عن نفسه (الفرع الأول) و الضمانات المتعلقة بإجراء الحبس المؤقت (الفرع الثاني).

الفرع الاول: الضمانات المكفولة للمتهم لدفاع عن نفسه

التمسك بقرينة البراءة لا ينتهي بتمام مرحلة التحريات الأولية، بل أصل المبدأ مؤكد في مرحلة التحقيق الإبتدائي بوجود دعامات و ضمانات تكفل للشخص حقه في البراءة ولا تضيع المصلحة العامة من خلال الكشف عن الجريمة و ترقب أصحابها تمهيدا لمعاقبتهم

أولا: إحاطة المتهم علما بالوقائع المنسوبة إليه

يتحقق أولا قاضي التحقيق عند مثول المتهم أمامه لأول مرة من هويته و يعلمه صراحة بكل واقعة من الوقائع المنسوبة إليه، و يعد إعلام المتهم بالوقائع المنسوبة إليه إجراء أساسيا حيث يجسد اتهام الشخص محل المتابعة و من ثم فهو من الإجراءات التي يترتب عليها البطلان على الإلتزام بها[1].

ولا بأس أن يعلم قاضي التحقيق المتهم أيضا بالوصف القانوني للوقائع المنسوبة إليه حسب ورودها في الطلب الإفتتاحي لإجراء التحقيق حتى و إن كان المشرع لا يلزمه بذلك.

ثانيا: تنبيه المتهم إلى حقه في عدم الإدلاء بأي تصريح (حق الصمت)

و يعتبر هذا إجراء جوهريا فبعدما يتحقق قاضي التحقيق من هوية المتهم و يحيطه علما بالوقائع المنسوبة إليه، ينبه المتهم بحقه في الصمت[2].

---

[1]– رشيدة كابوية، المرجع السابق ص 15–16.

[2]– رشيدة كابوية، المرجع نفسه ص 16.

و لقد نصت المادة 100 من قانون الإجراءات الجزائية: "... وينبهه بأنه حر في عدم الإدلاء بأي قرار و ينوه على ذلك التنبيه في المحضر ..." [1].

ثالثا: الحق في الدفاع و الإستعانة بمحامي

إن الحق في الدفاع مضمون دستوريا يقتضي إحاطة المتهم بالتهمة الموجهة إليه و مناقشته تفصيلا فيها لتمكينه من إبداء أوجه دفاعه عن نفسه بل إن هذا الحق بل إن هذا الحق يقتضي أيضا حق الإستعانة بمحامي و دعوته للحظور أثناء التحقيق مع موكله و إطلاعه على ملف القضية و عدم الفصل بينهما[2]. و تنص المادة 100 من قانون الإجراءات الجزائية أيضا على أنه: " كما ينبغي للقاضي أن يوجه المتهم بأنه له الحق في إختيار محام عنه، فإن لم يختر محاميا عين له القاضي محاميا من تلقاء نفسه إذا طلب منه ذلك و ينوه عن ذلك بمحضر" [3].

أما المادة 105 من قانون الإجراءات الجزائية فتنص: " لا يجوز سماع المتهم أو المدعي المدني أو إجراء مواجهة بينهما إلا بحضور محاميه أو بعد دعوته قانونا ما لم يتنازل صراحة عن ذلك " [4].

الفرع الثاني: الضمانات المتعلقة بإجراء الحبس المؤقت

بالرغم من مبدأ إفتراض براءة المتهم ثابت حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات من الناحية النظرية إلا أنه لا يوجد له أثر من الناحية التطبيقية، فإصدار أوامر الحبس المؤقت كإجراء ماس بحرية المتهم يؤدي إلى إهدار قرينة البراءة و خرقها و هو يفسح بذلك المجال لقرينة الإذناب[5].

---

[1]– المادة 100 من قانون الإجراءات الجزائية.

[2]– رشيدة كابوية، المرجع السابق ص 16–17.

[3]– المادة 100 من قانون الإجراءات الجزائية.

[4]– المادة 105 من قانون الإجراءات الجزائية.

[5]– حاج غوثي قويسم و نبيلة هبة هروال، ضمانات قرينة البراءة في التشريع الجزائري ((دراسة مقارنة في الواقع التشريعي الجزائري في ضوء التعديلين الأخيرين للدستور الجزائري و قانون الإجراءات الجزائية))، المجلة الأكادمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 4، الجزائر، 2019، ص442.

و عليه أحاط المشرع الجزائري في التعديل الجديد لقانون الإجراءات الجزائية بضمانات خاصة حيث أكد المشرع الجزائري على أن الإفراج هو الأصل و أن الحبس المؤقت هو الإستثناء[1]. في المادة 123 و الناصة على أن: " يبقى المتهم حرا أثناء إجراء التحقيق القضائي" [2]. غير أنه إذا إقتضت الضرورة إتخاذ إجراء لضمان مثوله أمام القضاء يمكن إخضاعه لإلتزامات الرقابة القضائية. إذا تبين أن هذه التدابير غير كافية يمكن بصفة إستثنائية أن يؤمر بالحبس المؤقت. كما أشار إلى خيار الرقابة القضائية كخيار ثاني بعد الإفراج[3]. وذلك بقوله في ذات المادة في فقرتها الأخيرة "إذ تبين أن الحبس المؤقت لم يعد مبررا بالأسباب المذكورة في المادة 123 مكرر أدناه يمكن قاضي التحقيق الإفراج عن المتهم و إخضاعه لتدابير الرقابة القضائية مع مراعاة الأحكام المقررة في هذا القسم"[4].

كما نص في المادة 123 مكرر[5]. على وجوب تأسيس الوضع في الحبس المؤقت على معطيات مستخرجة من ملف القضية.

أما مبرراته بقت كما هي و لم يمس التعديل فيها إلا ترتيبها وهي:

– إنعدام موطن مستقر للمتهم أو عدم تقديمه ضمانة كافية للمثول أمام القضاء أو كانت الأفعال جد خطيرة.

الحبس المؤقت لمدة أربعة (4) أشهر قابلة للتجديد أربع (4) مرات بنفس الأشكال المذكورة في الفقرة أعلاه كل تمديد للحبس المؤقت لا يمكن أن يتجاوز أربعة (4) أشهر في كل مرة[6].

---

[1]– حاج غوثي قويسم و نبيلة هبة هروال، المرجع السابق ص442.

[2]– المادة 123 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3]–حاج غوثي قويسم و نبيلة هبة هروال، المرجع السابق ص 442.

[4]– الفقرة الأخيرة من المادة 123 من قانون الإجراءات الجزائية.

[5]– المادة 123 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية.

[6]– حاج غوثي قويسم و نبيلة هبة هروال، المرجع السابق ص 442–443.

و تجدر الإشارة إلى أنه حرصا على ضمان قرينة البراءة للشخص المحبوس مؤقتا أوكل المشرع الجزائري بعد التعديل[1]. و بالضبط في المادة 204 من قانون الإجراءات الجزائية [2]. رقابة الحبس المؤقت لرئيس غرفة الإتهام التي يتعين عليه زيارة كل مؤسسة عقابية بدائرة إختصاص المجلس القضائي، مرة كل 3 أشهر[3].

و من بين الضمانات الشكلية للحبس المؤقت ما يلي:

1)- صدور أمر الحبس المؤقت كتابة:

فالقاعدة العامة الإجراءات الجزائية أن تكون هذه الأوامر ثابتة بالكتابة و ذلك ضمانا لإثبات ما ورد بها و للإحتجاج عليها [4]. ففهي هذا الإطار تنص المادة 68 من قانون الإجراءات الجزائية: " و تحرر نسخة من هذه الإجراءات و كذلك عن جميع الأوراق و يؤشر كاتب التحقيق أو ضابط الشرطة المنتدب على كل نسخة بمطابقتها للأصل و ذلك مع مراعاة ما أشير إليه في الفقرة الخامسة من هذه المادة " [5].

أما المادة 68 مكرر من تعديل قانون الإجراءات الجزائية الجزائري فأضافت: " مع مراعاة حقوق الدفاع و احترام قرينة البراءة لا تسري أحكام الفقرة السابقة على الإجراءات التي يرى قاضي التحقيق أن نتائجها غير جاهزة بعد للنقاش الوجاهي "[6].

---

[1]- حاج غوثي قويسم و نبيلة هبة هروال، المرجع السابق ص 443.

[2]- المادة 204 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3]- حاج غوثي قويسم و نبيلة هبة هروال، المرجع السابق ص 443.

[4]- رشيدة كابوية، المرجع السابق ص 18.

[5]- المادة 68 من قانون الإجراءات الجزائية.

[6]- المادة 68 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية.

2) – أن يحتوي أمر الحبس المؤقت على بيانات جوهرية :

تنص المادة 109 من قانون الإجراءات الجزائية: " يجوز لقاضي التحقيق حسبما تقتضي الحالة أن يصدر أمرا بإضار المتهم أو إيداعه السجن أو إلقاء القبض عليه. و يتعين أن يذكر في كل أمر نوع التهمة و مواد القانون المطبقة مع إيضاح هوية المتهم و يؤرخ الأمر و يوقع من القاضي الذي أصدره و يمهر بختمه، و تكون تلك الأوامر نافذة المفعول في جميع أنحاء الأراضي الجزائرية، و يجب أن يؤشر على الأوامر التي يصدرها قاضي التحقيق من وكيل الجمهورية و أن ترسل بمعرفته " [1].

و من الضمانات الموضوعية في الحبس المؤقت هي:

1) – مدة الحبس المؤقت:

فمن الضمانات المكفولة لقرينة البراءة هو تحديد مدة الحبس المؤقت في مواد و الجنح الجنايات[2]. و تنص في ذلك المادة 124 من تعديل قانون الإجراءات الجزائية بأنه: " لا يجوز في مواد الجنح أن يحبس المتهم المقيم بالجزائر حبسا مؤقتا إذا كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة في القانون هو الحبس لمدة تساوي أو تقل عن (3) سنوات، بإستثناء الجرائم التي نتجت عنها وفاة إنسان أو التي أدت إلى إخلال ظاهر بالنظام العام، و في هذه الحالة لا تتعدى مدة الحبس المؤقت شهرا واحدا غير قابل للتجديد " [3].

أما المادة 125 من نفس القانون فنصت: " في غير الأحوال المنصوص عليها في المادة 124، لا يجوز أن تتجاوز مدة الحبس المؤقت أربعة (4) أشهر في مواد الجنح. عندما يتبين أنه من الضروري إبقاء المتهم محبوسا، يجوز لقاضي التحقيق بعد استطلاع رأي وكيل الجمهورية المسبب، أن يصدر أمرا مسببا بتمديد الحبس المؤقت مرة واحدة فقط لأربعة أشهر أخرى " [4].

---

[1]– المادة 109 من قانون الإجراءات الجزائية.

[2]– رشيدة كابوية، المرجع السابق ص 20.

[3]– المادة 124 من قانون الإجراءات الجزائية.

[4]– المادة 125 من قانون الإجراءات الجزائية.

أما المادة 125/1[1] من نفس القانون فتنص: " مدة الحبس المؤقت في مادة الجنايات أربعة (4) أشهر، غير أنه إذا إقتضت الضرورة يجوز لقاضي التحقيق إستنادا الى عناصر الملف و بعد استطلاع رأي وكيل الجمهورية المسبب، أن يصدر أمرا مسببا بتمديد الحبس المؤقت للمتهم مرتين (2) لمدة (4) أربعة أشهر في كل مرة. إذا تعلق الأمر بجنايات معاقب عليها بالسجن المؤقت لمدة تساوي أو تفوق عشرين (20) سنة أو بالسجن المؤبد أو الإعدام، يجوز لقاضي التحقيق أن يمدد الحبس المؤقت ثلاث (3) مرات وفقا لنفس الإشكالية المبينة أعلاه " [1].

2) تمديد الحبس المؤقت:

هناك حالات خاصة يمكن فيها تمديد الحبس المؤقت[2]. إذ تنص المادة 125 مكرر على أن: " يجوز لغرفة الإتهام تمديد الحبس المؤقت لمدة أربعة (4) أشهر قابلة للتجديد أربعة (4) مرات بنفس الأشكال المذكورة في الفقرة أعلاه. كل تمديد للحبس المؤقت لا يمكن أن يتجاوز أربعة (4) أشهر في كل مرة "[3].

3) **التعويض عن الحبس المؤقت:** تطرح مسألة التعوض عن الحبس المؤقت في حالة ما إنتهت الدعوى إلى براءة المتهم سواء على مستوى جهات التحقيق (أمر أو قرار بإنتفاء وجه الدعوى) أو على مستوى جهات الحكم (حكم أو قرار ببراءة)[4].

وتنص المادة 137 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية على أن: " يمكن أن يمنح تعويض للشخص الذي كان محل حبس مؤقت غير مبرر خلال متابعة جزائية انتهت في حقه بصدور قرار نهائي قضى بالأوجه للمتابعة بالبراءة إذا ألحق به هذا الحبس ضررا ثابتا و مميزا " [5].

---

[1]– المادة 125/1 من قانون الإجراءات الجزائية.

[2]– رشيدة كابوية، المرجع السابق ص 21.

[3]– المادة 125 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية.

[4]– رشيدة كابوية، المرجع السابق ص 21–22.

[5]– المادة 137 من قانون الإجراءات الجزائية.

و يشترط لقيام التعويض الشروط التالية:

1) أن يكون المتهم قد حبس إحتياطيا

2) أن يصدر قرارا بأن لا وجه للمتابعة أو حكم نهائي بالبراءة

3) ضرورة توافر ضرر غير عادي و ذي جسامة معينة[1].

[1]– رشيدة كابوية، المرجع السابق ص 22.

المبحث الثاني: ضمانات مبدأ قرينة البراءة في مرحلة المحاكمة و بعدها

تختلف مرحلة المحاكمة و بعدها على باقي المراحل لأن في مرحلة المحاكمة يجب أن يصل القاضي إلى درجة اليقين ليحكم بالإدانة أما في حالة إذا بقي الشك فيحكم بالبراءة و سوف نتطرق إلى ضمانات مبدأ قرينة البراءة أثناء مرحلة المحاكمة (المطلب الأول) وضمانات مبدأ قرينة البراءة بعد مرحلة المحاكمة (المطلب الثاني).

المطلب الاول: ضمانات مبدأ قرينة البراءة أثناء مرحلة المحاكمة

أثناء مرحلة المحاكمة ضمانات خصها المشرع منها ما يتعلق بالمبادىء الأساسية للمحاكمة العادلة و اليقين القضائي كأساس للحكم بالإدانة.

و سنعرضها على شكل فروع المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة (الفرع الأول) و اليقين القضائي كأساس للحكم بالإدانة (الفرع الثاني).

الفرع الاول: المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة

حتى تكون المحاكمة العادلة و يكون الدليل المستمد منها مشروعا يستند إليه القاضي للفصل في النزاع المعروض عليه لا بد على المحكمة أن تتبع جملة من المبادئ التي تتعلق بالتحقيق النهائي، و إن كان هذا التحقيق النهائي يختلف بحسب المحكمة الناظرة في الدعوى الجنايات، جنح، مخالفات أو أحداث، هذا و تتميز مرحلة المحاكمة بخصائص أساسية تستهدف إلى جانب تحقيق العدالة الجزائية إتاحة كافة السبل لضمان حق المتهم في الدفاع عن قرينة براءته و من أهم هذه المبادئ العلانية، الشفاهة، المواجهة، تدوين الإجراءات، السرعة في الفصل.

1) مبدأ علانية الجلسة: يعد مبدأ علانية المحاكمة أثناء التحقيق النهائي "يقابله مبدأ سرية التحقيق الإبتدائي" أهم ضمانة للمتهم حيث يسمح له بالإطلاع عن كتب على كل صغيرة و كبيرة حول إجراء جلسة المحاكمة[1].

[1]– بوعمامة بلمخفي، المرجع السابق ص 426.

و لأهمية هذا المبدأ نصت المادة 285/1 من قانون الإجراءات الجزائية على أن" المرافعات علنية ما لم يكن في علانيتها خطر على النظام أو الآداب و في هذه الحالة تصدر المحكمة حكمها القاضي بين الجلسة السرية في الجلسة العلنية "[1].

القاعدة هي العلانية و الإستثناء هو السرية في حالة المساس بالنظام العام.

و تشكل علانية المرافعات ضمانة للمتهم و للقاضي في الوقت نفسه في الأول يضمن أن الحقيقة لن تغفل من قبل جهة قضائية عمياء أو منحازة و الثاني يرى عمله يتحول إلى سلطة معنوية، لذلك فإن قانون الإجراءات الجزائية جعل من العلنية إجراء جوهري يترتب عن تخلفه البطلان.

2) **مبدأ شفاهية المرافعة:** يقصد بالمرافعات جميع إجراءات التحقيق النهائي و المحكمة لا يسوغ أن تبنى حكمها إلا على الأدلة المقدمة لها في معرض المرافعات و التي حصلت عليها المناقشة حضوريا أمامها[2]. "المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية" [3].

و يتضمن مبدأ شفافية المحاكمة وجوب أن تجري جميع إجراءتها بصوت مسموع سواء تعلق الأمر بإستجواب المتهم أو المتهمين[4]. "المادة 224 من قانون الإجراءات الجزائية"5. أو بسماع الشهود[6]. " المادة 225 من قانون الإجراءات الجزائية " [7]. أو الخبراء أو مرافعة الطرف المدني أو مرافعة النيابة و طلباتها أو مرافعات دفاع المتهم و القاضي الناظر للنزاع لا يكتفي بما توصل إليه التحقيق الإبتدائي بل يتعين عليه طرح الأدلة للمناقشة الشفاهية في الجلسة فيطلع عليها مباشرة و دون وسيط و الأحكام يجب أن تصدر عن القاضي كما هو الأمر بالنسبة لمحكمة الجنايات و إلا كانت باطلة طبقا[8]. للمادة 341 من قانون الإجراءات الجزائية [9].

---

[1]– المادة 285/1 من قانون الإجراءات الجزائية.

[2]– بوعمامة بلمخفي، المرجع السابق ص 426–427.

[3]– المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية.

[4]– بوعمامة بلمخفي، المرجع السابق ص 427.

[5]– المادة 224 من قانون الإجراءات الجزائية.

[6]– بوعمامة بلمخفي، المرجع السابق ص 427.

[7]– المادة 225 من قانون الإجراءات الجزائية.

[8]– بوعمامة بلمخفي، المرجع السابق ص 427.

[9]– المادة 341 من قانون الإجراءات الجزائية.

و علة مبدأ الشفاهية تكمن في أنه السبيل لتطبيق مبدأ المواجهة بين الخصوم و علنية المحاكمة فهو يتبع المناقشات بين أطراف الدعوى و ما يتعلق بها من أقوال و بحث للأدلة المتوافرة سواء ما كان منها في مصلحة التهم أو ضدها عملا بمبدأ البراءة الأصلية كما أن هذا المبدأ يحقق مراقبة تقرير المحكمة للأدلة التي توصل إليها التحقيق الإبتدائي و يطبق مبدأ الشفاهية بصورة شاملة أمام كل محاكم القسم الجزائي جنايات جنح مخالفات و جزاء الإخلال به البطلان. و إن مبدأ شفاهية المرافعات مرتبط بمبدأ الإقتناع الشخصي الذي يحكم نشاط القاضي الجزائي حيث أن هذا الأخير لا يمكنه تكوين قناعته إلا طبقا للأدلة المقدمة أمامه في معرض المرافعات[1].

3) مبدأ المواجهة: إن التحقيق المجرى بجلسة المحاكمة يعد الفرصة الأخيرة للمتهم للدفاع عن براءته و بذلك يعد حضور المتهم أمر لا بد منه و ضمانة لا غنى عنها.

و عليه فإن آلية محاكمة المتهم بمحضره يقصد بها اتخاذ إجراءات المحاكمة شكل المناقشة المنظمة بين أطراف الدعوى و ذلك من خلال إدارة الرئيس للإجراءات و يتاح لكل خصم في الدعوى الجنائية تقديم أوجه دفاعه و طلباته و تنفيذ أدلة خصمه إذ يجب أن يعلم المتهم بكل القواعد و التهم المنسوبة إليه حتى يتمكن من الإجابة عنها بفعالية و ختى يتمكن القاضي بدوره من تكوين عقيدته على وجه قانوني سليم. فضلا على ما تتيحه إجراءات المحاكمة في مواجهة المتهم منذ تطبيق سليم لمبدأ الإقتناع القضائي و استعمالا فعليا لسلطة القاضي التقريرية، ذلك أنه إذا تيقنت المحكمة من إدانة المتهم إقتناعا بالأطلة التي طرحت عليها بالجلسة بحضوره ذلك أنه يعرض ظروفه الشخصية و حالته الإجتماعية وملابسات جريمته فيستفيد من الظروف المخففة و هو الأمر المستبعد حين يحاكم في غيبته[2].

[1]– بوعمامة بلمخفي، المرجع السابق ص 427.

[2]– بوعمامة بلمخفي، المرجع نفسه ص 427–428.

4) تقييد المحكمة الجزائية بالوقائع و الأشخاص: و يقصد تقييد المحكمة الجزائية بالوقائع تقييدها بوقائع الإتهام المحالة من أجلها المتهم سوى تلك الواقعة الواردة بأمر الإحالة الصادر عن قاضي التحقيق أوامر التكليف بالحضور أمام المحكمة و القصد في هذا الإجراء هو تبليغ المتهم مسبقا بموضوع المتابعة حتى يتنسى له تحضير دفاعه و بناءا على ذلك فلا بد أن يكون الحكم الصادر في موضوع الدعوة مرتبط و متعلقا بالتهمة المتابع بها المتهمون لا يجون للمحكمة أن تضيف تهمة أخرى غير تلك متابع بها المتهم و إقامة الدعوى عنها أو إضافة وقائع أخرى غير موجودة بالسلف و يقصد بقاعدة تقييد المحكمة بالأشخاص المحالين إليها و المقامة عليهم الدعوى و بذلك لا يجوز للمحكمة التي تنظر الدعوى الجزائية وضع شخص أو أشخاص أخرين في مركز الإتهام و ليس للمحكمة سوى أن تلفت إنتباه النيابة بصفتها جهة المتابعة إذ تبين من مناقشة الوقائع أن هناك أشخاص آخرين ساهموا في إرتكاب الجريمة و لم يشملهم الإتهام.

إن إتهام شخص بإقتراف جريمة هو مخالفة لأصل البراءة الثابت و يعتبر إستثناءا لا ينبغي التوسع فيه و ينتج عن ذلك أن يقع على سلطة الإتهام إقامة الدليل على ما تدعيه و أنه على القاضي ألا يصرح بالإدانة إلا عن يقين، لذلك فليس من حقه أن يجري تعديلا من شأنه الخروج عن هذا الأصل بأن يحاكمه على واقعة لم يتضمنها أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور. و تقيد المحكمة بحدود الدعوى من المنطق أن يؤسس على أصل البراءة في الشخص المتابع لأن ذلك يتفق مع اتخاذها أساسا لحق المتهم في الحاكمة العادلة و من ذلك فإنه من غير المنطقي خروج الفرع عن أصله و أصل وثيق بأسس المحاكمة و هو لا يستهدف حماية مصلحة المتهم وحده فيما إقترفه و إنما يستجيب كذلك للرغبة في تحقيق العدالة بإعتبارها هدفا أساسيا في دولة القانون[1].

و يجب التأكد على أن تقييد المحكمة بحدود الدعوى لا يقصد به تعقيد سلطة هذه الأخيرة في إعادة تكييف الوقائع و تغيير وصفها بإعطائها الوصف القانوني الصحيح[2]. طبقا لما جاء في نص المادة 359 من قانون الإجراءات الجزائية[3].

---

[1]– بوعمامة بلمخفي، المرجع السابق ص 428.

[2]– بوعمامة بلمخفي، المرجع نفسه ص 429.

[3]– المادة 359 من قانون الإجراءات الجزائية.

مع إلزام المحكمة أو القاضي قبل تعديل الوصف القانوني أن ينبه المتهم لذلك و يمنحه أجلا لتحضير دفاعه و خلاف ذلك إخلال بحق الدفاع يترتب عنه بطلان الإجراءات.

5) **مبدأ سرعة الفصل و الإجراءات:** إن طول المدة المبالغ فيها في المحاكمة الجزائية لا تجد نفسها فقط في بطء إجراءات التحقيقات التحضيرية و نظرا لكثافة الجدول فإن الجهات القضائية الجزائية تشهد تأخيرا كبيرا في الفصل في االملفات و إن بعض النصوص الإجرائية نصت بصفة ضمنية إلى هذه القاعدة، لاكن لا يترتب عن مخالفتها البطلان[1].

الفرع الثاني: اليقين القضائي كأساس للحكم بالادانة

إن اليقين الذي يتوصل إليه القاضي في النهاية عند الحكم بالإدانة، هو يقين نسبي و ليس مطلق فاليقين المطلق لا يمكن فرضه في صياغة القناعة القضائية و بناء حكم الإدانة و نسبية اليقين هي الدرجة الممكنة التي يتوصل إليها العقل البشري عادة و هذا بالقياس على إختلاف ضمائر القضاة و معلوماتهم و خبراتهم و إمكاناتهم، غير أن ذلك لا يعني أن القاضي يحكم وفقا لأهوائه الشخصية، فاليقين القضائي هو حصيلة البحث الجنائي عن الحقيقة بالطرق الشرعية و الوسائل القانونية، فيمكن للقاضي أن يقبل الأدلة كلها أو يرفضها كلها أو بعضها أو جزئها لبلوغ اليقين القضائي و إصدار الحكم القضائي، و نسبة اليقين القضائي مرتبطة بنسبة الحقيقة القضائية التي يعد إكتشافها أمرا نسبيا ذلك أن الأدلة التي يعتمدها القاضي في بناء قناعته لا تقم أكثر من الإحتمال الأرجح، و على ذلك فإن اليقين القضائي يطلق على اليقين المطلوب في حكم الإدانة كمعيار إلزامي يتوجب وجوده في بناء الأحكام الجزائية و هو يقين موضوعي متعلق بالوثائق مثلما هو يقين شخصي يتوطن بثبات في عقل القاضي، ولا يصل القاضي الجنائي إلى مرتبة اليقين إلا بإجتماع ثلاثة عناصر أساسية الأول الإعتماد على الأدلة قضائية سليمة و جازمة، و الثاني على إعتماد مشروعة و الثالث إستنتاج عقلي منطقي قانوني لا يحتمل إلا تأويلا واحدا[2].

[1]– بوعمامة بلمخفي، المرجع السابق ص 429.

[2]– بوعمامة بلمخفي، المرجع نفسه ص 432.

و السؤال الذي نصت عليه المادة 307 من قانون الإجراءات الجزائية و الذي يختتم به رئيس المحكمة تلاوته قبل مغادرة قاعة الجلسة " هل لديكم إقتناع شخصي؟"[1]. يثبت بوضوح ضرورة الإقتناع و اليقين القضائي قبل صدور الحكم بخصوص براءة أو إدانة المتهم. كما أن المقصد الأساسي في إقامة الدعوى الجنائية هو إظهار الحقيقة و كشف المجرم أمام المجتمع و عليه يلزم أن يتأسس الحكم القضائي على اليقين الذي لا يعتريه شك، نظرا لما يترتب على الجزاء الجنائي من خطورة تجعله أشد الجزاءات جسامة، وعليه فلا يقبل أن يصيب هذا الجزاء بريئا، لأن ذلك أشد وقعا من تبرئة المجرم[2].

و بذلك فإن اليقين القضائي يشكل ضمانة هامة و أساسية للمحاكمة العادلة، على اعتبار أن الهدف من السلطة التقديرية الممنوحة للقاضي هو الوصول إلى محاكمة عادلة تتويجا لجميع مراحل و إجراءات الدعوى الجزائية، يضمن معها المتهم حقوقه و في المقابل تحمي المجتمع من مخاطره و تجبر على الضحية ضرره، إذ ثبتت إدانته و هذه السلطة التقديرية يعملها القاضي بموازنة الأدلة المعروضة عليها فيستبعد سقيهما و يعتمد سليمها الذي يطمئن إليه فتتشكل من خلاله قناعته و يقينه القضائي، ذلك أن إظهار الحقيقة هو إنشغال الرئيس و الهم الكبير الذي يؤرق بالقضاة إذ أنه لا يمكن الحكم بالحكم بالإدانة إلا إذا أقيمت الوقائع بطريقة يقينية.

و مصدر إستخلاص اليقين القضائي أو الإقتناع الشخصي للقاضي بجملة من المفاهيم أهمها ما يلي:

– حالة ذهنية ذاتية تستنتج من الوقائع المعروضة إحتمالات ذات درجة عالية من التأكيد الذي يصل إلى درجة تُستبعد معه كل إحتمالات الشك بطريقة جازمة و قاطعة

– عملية ذهنية تتكون لدى القاضي، من طرف ظروف ومسببات تُحرك تفكيره وإدراكه و ضميره[3].

---

[1]– المادة 307 من قانون الإجراءات الجزائية.

[2]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص284.

[3]– زينب بوسعيد، المرجع نفسه ص285.

– الثقة أو الإطمئنان التي تُحدث عملية الإثبات بنفس القاضي و بنفوس كافة أو غالبية الناس و هذا التعريف يستفاد منه أن اليقين هو وسيلة الإقتناع و ليس الحقيقة ذاتها[1].

و في الأخير إن الإقتناع يكون على الجزم و اليقين أي يجب أن يصل إقتناع القاضي في إصدار حكمه إلى حد اليقين التام فالأحكام لاتبنى على الظن و الإحتمال بل على الجزم و اليقين[2].

المطلب الثاني: ضمانات مبدأ قرينة البراءة بعد مرحلة المحاكمة

بعد المحاكمة يصدر الحكم النهائي و هذه أهم مرحلة في مراحل الدعوى العمومية حيث تعد الفصل في النزاع فهي تتطلب ضمانات حتى أمام صدور الحكم بالإدانة و من بين الضمانات التي خولها القانون للمتهم ضمانة هامة تتمثل في حق الطعن بالطرق المحددة قانونا في الأحكام الصادرة ضده

وفي هذا المطلب سوف نتطرق للطعن في الأحكام القضائية (الفرع الأول) و الأثار المترتبة عن الطعن و اهم الضمانات المتوفرة للمحكوم عليه من جرائه (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الطعن في الأحكام القضائية

تعكس فكرة الطعن في الأحكام طبيعة التنظيم القضائي نفسه القائم على درجتين .
فمبدأ التقاضي على درجتين يقضي بالضرورة طرح الدعوى العمومية أمام محكمة الدرجة الأولى (المحكمة الإبتدائية) ثم أمام محكمة الدرجة الثانية (المحكمة الإستئنافية) و نجد في قمة التنظيم القضائي محكمة مهمتها توحيد تطبيق القانون و تصحيح الأخطاء القانونية المتعلقة بتطبيق القانون أو تفسيره[3].

---

[1]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص285.

[2]– رائد صابر الازيرجاوي، القرينة و دورها في الإثبات في المسائل الجزائية (دراسة مقارنة في القوانين الأردني و العراقي) رسالة ماجستير، القسم العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن، 2010–2011، ص 70.

[3]– عمر خوري، الطعن في الأحكام طبقا لقانون الإجراءات الجزائية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية و السياسية، المجلد 50، العدد 2، الجزائر، 2013، ص8.

و طرق الطعن في الأحكام الجزائية هي وسائل رسمها القانون للإعتراض على حكم صادر من المحكمة و طلب عرضه مرة أخرى على القضاء قبل أن يصبح نهائيا واجب التنفيذ.

طرق الطعن في الأحكام هي كذلك رخصة قررها القانون لأطراف الدعوى لتصحيح العيوب التي تشوبها لإلغاء هذه الأحكام أو تعديلها عن طريق رفعها أمام الجهات القضائية المختصة لذلك تعتبر وسيلة إجرائية لازمة لضمان و حماية الحقوق الفردية في مواجهة الأحكام التي قامت على إجراءات باطلة أو على تطبيق غير سليم للقانون

و المشرع حين يقرر رخصة الطعن في الأحكام، إنما يتصدى لمهمة حساسة و دقيقة لأن التضييق في نطاق الطعن في الأحكام ينطوي على التضحية لإعتبارات العدالة، كما أن التوسع فيه ينطوي على التضحية بإعتبارات الإستقرار القانوني و إرجاء الأجل التي تنقضي فيه الدعوى بحكم غير قابل للطعن فيه

يتقرر الطعن لأطراف الدعوى، غير أن المشرع توسع في نطاق هذا المبدأ، حيث أجاز لكل من النائب العام و المدعي المدني و المسؤول عن الحقوق المدنية الطعن في الأحكام وفقا للشروط المحددة. و طرق الطعن في الأحكام إما أن تكون طرق عادية أو طرق غير عادية .تتمثل طرق الطعن العادية في المعارضة و الإستئناف[1].

فالمعارضة تعيد الدعوى إلى ذات المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي، أما الإستئناف فيعرض الدعوى على جهة قضائية أعلى درجة في المحكمة التي أصدرت الحكم الحضوري.أما طرق الطعن الغير عادية فتنحصر في الطعن بالنقض و إلتماس إعادة النظر فالطعن بالنقض يعرض الدعوى على أعلى هيئة في الهرم القضائي (محكمة النقض) لتصحيح ما صدر في الحكم من خطأ في القانون، أما إلتماس إعادة النظر فيطرح الدعوى على ذات المحكمة بناء على ظهور أدلة دامغة بعد صدور الحكم البات. حيث تظهر أهمية التمييز بين الطرق العادية و غير العادية من حيث نوع الحكم المطعون فيه، فإذا كان إبتدائيا جاز الطعن فيه بالطرق العادية أما إذا كان نهائيا فلا يجوز الطعن فيه إلا بالطرق الغير عادية[2].

---

[1]– عمر خوري، المرجع السابق ص 8.

[2]– عمر خوري، المرجع نفسه ص 8–9.

الفرع الثاني: الأثار المترتبة عن الطعن و أهم الضمانات المتوفرة للمحكوم عليه من جرائه

أولا: الأثار المترتبة عن الطعن

يمكن تلخيص الآثار المترتبة عن طرق الطعن بما يلي:

1) عدم جواز تنفيذ الحكم الصادر قبل استنفاذ طرق الطعن إلا ما كان منها في مصلحة المدعي عليه أو المجتمع أو المدعي الشخصي، و العلة في ذلك الخشية من أن يكون في تعجيل تنفيذه إجحاف بمن نفذ فيه، فمن العدل وقف تنفيذه حتى صيرورته باتا مبرماً.

2) لا يجوز أن يضار الطاعن من جراء طعنه.

3) لا تنعكس آثار طرق الطعن سلبية كانت أو إيجابية إلا على الخصوم في الطعن أي الطاعن و المطعون ضده، فإذا تعدد المحكوم عليهم و طعن أحدهم في الحكم فإن أثره لا ينسحب على الآخرين، إلا إذا إتصلت الأسباب التي بُني عليها النقض بغيره من المحكوم عليهم معه في الدعوى.

و سنبين الأثار المترتبة عن كل طريق من طرق الطعن:

أولا: المعارضة

يترتب عن المعارضة فضلا عن إيقاف تنفيذ الحكم الغيابي المعارض فيه لأنه غير نهائي أثران[1]:

1) إلغاء الحكم الغيابي طبقا للمادة 413 من قانون الإجراءات الجزائية[2].

2) إعادة طرح الدعوى أمام المحكمة التي أصدرت الحكم الغيابي المعارض فيه طبقا للمادة 412 من قانون الإجراءات الجزائية[3].

و بالنسبة لميعاد المعارضة هو عشرة أيام (10) من تاريخ تبليغ الحكم الصادر غيابيا و تمدد هذه المهلة إلى شهرين إذا كان الغائب يقيم خارج التراب الوطني[4].

---

[1]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص 317.

[2]– المادة 413 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3]– المادة 412 من قانون الإجراءات الجزائية.

[4]– عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 515.

طبقا لنص المادة 411 من قانون الإجراءات الجزائية[1].

ثانيا: الإستئناف

يترتب عن الطعن بطريق الإستئناف أثران:

1) أثر موقف لتنفيذ الحكم المستأنف (وفق تنفيذ الحكم الإبتدائي محل الإستئناف[2]. و هذا طبقا للمادة 425 من قانون الإجراءات الجزائية)[3].
2) أثر ناقل للإستئناف (إعادة طرح الدعوى على المحكمة الإستئنافية)[4].

و يحدد ميعاد الإستئناف بمهلة (10) أيام تسري من تاريخ النطق بالحكم أو من تاريخ التبليغ إذا كان النطق إعتباري حضوري أو غيابي و في هذه الحالة الأخيرة تسري مهلة العشرة أيام إبتداءا من تاريخ إنتهاء مهلة المعارضة.

إذا إستأنف أحد الخصوم يكون للباقي مهلة إضافية محددة بخمسة (05) أيام للإستئناف[5]. طبقا لنص المادة 3/418 من قانون الإجراءات الجزائية[6].

أما مهلة الإستئناف بالنسبة للنائب العام فقد حددها المشرع بشهرين إبتداءا من تاريخ النطق بالحكم[7]. و يرجع في ذلك إلى نص المادة 419 من قانون الإجراءات الإجراءات[8].

---

[1]– المادة 411 من قانون الإجراءات الجزائية.

[2]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص 317.

[3]– المادة 425 من قانون الإجراءات الجزائية.

[4]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص 318.

[5]– عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 518.

[6]– المادة 3/418 من قانون الإجراءات الجزائية.

[7]– عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 518.

[8]– المادة 419 من قانون الإجراءات الإجراءات.

ثالثا: النقض

للطعن بالنقض أثر موقف و آخر ناقل[1]. و هذا طبقا للمادة 499 من قانون الإجراءات الجزائية[2].

و طبقا لأحكام المادة 498 من قانون الإجراءات الجزائية[3]. فإن آجال الطعن بالنسبة لكل الأطراف ثمانية 8 أيام تسري من تاريخ النطق بالحكم بالنسبة الذين حضروا يوم النطق به و إذا كان إعتباري حضوري يبدأ الحساب من يوم التبليغ، و إذا كان غيابيا في اليوم الذي تكون فيه المعارضة غير غير مقبولة[4].

رابعا: طلب إعادة النظر

لا يترتب على إعادة النظر في التشريع الجزائري وقف تنفيذ الحكم .و تجد الإشارة إلى هاته الآثار الناجمة عن كل طريق من طرق الطعن في الأحكام القضائية تُعد في حقيقتها حقوقا للمتهم، كما تتجسد فيها مصلحته[5].

و يكون إلتماس إعادة النظر في أربع حالات:

الحالة الأولى: حالة الخطأ في الشخص المحكوم عليه

تكون هذه الحالة إذا ظهرت مستندات بعد الحكم النهائي تقضي بالإدانة في جناية قتل يترتب عنها قيام أدلة كافية على وجود المجني عليه المزعوم قتله على قيد الحياة مما يستبعد عنه قيام الجريمة[6].

---

[1]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص 318.

[2]– المادة 499 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3]– المادة 498 من قانون الإجراءات الجزائية.

[4]– عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 521.

[5]– زينب بوسعيد، المرجع السابق ص 318.

[6]– عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 524.

الحالة الثانية: حالة الإدانة بناءا على شهادة الزور

تكون هذه الحالة إذا تبين من المحكوم عليه قد أدين بناء على شهادة مزورة من شخص تثبتت عليه الإدانة من أجل شهادة الزور بحكم نهائي

الحالة الثالثة: حالة التناقض

تكون في حالة وجود متهمين محكوم عليه من أجل إرتكاب الجناية أو الجنحة نفسها حيث لا يمكن التوقيف بين الحكمين.

الحالة الرابعة: حالة ظهور أدلة جديدة تكون هذه الحالة الأخيرة إذا أكتشفت واقعة جديدة أو تم تقديم مستندات جديدة تكون مجهولة من طرف القضاة الذين قضوا بالإدانة من شأنها التدليل على براءة المحكوم عليه[1].

طبقا لنص المادة 531/4 من قانون الإجراءات الجزائية[2]. يجوز رفع الإلتماس في الحالات الثلاثة الأولى من طرف وزير العدل أو من المحكوم عليه أو من نائبه القانوني أما الحالة الرابعة لا يجوز إلا للنائب العام لدى المحكمة العليا بناء على طلب من وزير العدل.

يرفع الإلتماس أمام المحكمة العليا و بالضبط إلى الرئيس الأول للمحكمة العليا الذي يحيله على الغرفة المختصة لتتولى الفصل في الموضوع بعد التحقيق، و إذا قبلت الطلب قضت بغير إحالة ببطلان أحكام الإدانة، ثم يمنح تعويض للمحكوم عليه المصرح ببراءته أو لذوي حقوقه عن التعويض المادي و المعنوي الذي تسبب فيه حكم الإدانة، و يكون ذلك من طرف لجنة التعويض [3].

[1]– عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 524.

[2]– المادة 531/4 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3]– عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 524–525.

الطعن لصالح القانون:

يكون هذا الطعن في الأحكام و القرارات النهائية التي ترتب آثارا قانونية من شأنها الإخلال بقواعد العدالة، يتقرر الطعن لصالح القانون فقط لنائب العام لدى المحكمة العليا، وذلك إذا وصل إلى علمه و أن حكم أو قرار نهائي يكون قد صدر مخالفا للقانون أو القواعد الجوهرية، ولم يطعن فيه أحد الخصوم في الميعاد القانوني المقرر له فله أن يعرض هذا الأمر بموجب عريضة على المحكمة العليا.

كما يتقرر بناء على تعليمات من وزير العدل إن النائب العام للمحكمة العليا[1]. طبقا لنص المادة 530/3 من قانون الإجراءات الجزائية[2]. لاكن تجدر الإشارة و أن هذا الإختصاص الممنوح إستثناء لوزير العدل هو إختصاص مانع و إقصائي في رفع الطعن لصالح القانون ولا يجوز ممارسة هذه الصلاحية عن طريق التفويض، و هو ما قررته المحكمة العليا في أحد قراراتها[3]. طبقا من نص المادة: 530 من قانون الإجراءات الجزائية[4]. فإن هذا الطعن غير محدد بفترة زمنية معينة و لا بنوع معين من الأحكام أو القرارات، غير أنه يجب أن تكون أحكاما جزائية و نهائية، ولم يسبق الطعن فيها بالنقض أو لم تكن موضوع إلتماس إعادة النظر.

من التطبيقات القضائية للطعن لصالح القانون ما قضت به المحكمة العليا بأن إدانة المتهم مرتين، بحكمين منفصلين عن واقعة واحدة، يعد حالة من حالات الطعن لصالح القانون، مع مراعاة الإجراءات القانونية[5].

---

[1]– عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 525.

[2]– المادة 530/3 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3]– عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 525.

[4]– المادة 530 من قانون الإجراءات الجزائية.

[5]– عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، المرجع السابق ص 525.

و في ختام هذا الفصل أخلص القول أن لمبدأ قرينة البراءة ضمانات هامة في جميع مراحل الدعوى العمومية فتقرير براءة المتهم أساسية في جميع مراحل المحاكمة و خاصة في مرحلة قبل المحاكمة لأن هذه المرحلة خطيرة قد تؤدي بالإعتداء على المتهم بحجة التحري و الإستدلال. إلا و أنه في هذه المرحلة يكون الإعتماد على مبدأ الشرعية في الكشف عن الجريمة و مرتكبيها حيث أن القانون يضمن عدم الإعتداء عن الحرية الشخصية للمتهم بالتقييد أو السلب إلا في حدود القانون، و وضع ضمانات هامة خاصة بإجراء التوقيف للنظر حيث حدد الأشخاص المعنيين بهذا التوقيف ثم تأتي مرحلة التحقيق فهي مرحلة أساسية لاحقة بمرحلة التحري و الإستدلال و منها الضمانات المكفولة للمتهم للدفاع عن نفسه و من بين هذه الضمانات إحاطته بالوقائع المنسوبة إليه، و حق المتهم في الصمت و أيضا حق المتهم بالإستعانة بمحامي.

أما بالنسبة للحبس المؤقت الذي يعتبر خطورة على الحياة الفردية و ماسا بمبدأ قرينة البراءة فقد زوده المشرع بضمانات خاصة بما يتعلق بمبرراته و وضع له ضمانات شكلية و موضوعية و تحديد مدته و أيضا شرط التعويض. ثم تأتي مرحلة المحاكمة و بعدها فقد خصها المشرع بضمانات تتعلق بالمبادىء الأساسية للمحاكمة العادلة و اليقين القضائي كأساس للحكم بالادانة فمن أهم المبادئ الأساسية هي العلانية، الشفاهة، المواجهة، تدوين الإجراءات، و السرعة في الفصل. أما عن اليقين القضائي كأساس للحكم بالادانة فهو ضمانة هامة و أساسية للمحاكمة العادلة فالإقتناع الشخصي للقاضي يضمن معها المتهم حقوقه و من هنا نقول أنه لا يمكن الحكم بالإدانة إلا كانت الأدلة أقنعت القاضي. و بعد مرحلة المحاكمة تكمن في مرحلة الطعن و أهم الضمانات المتوفرة للمحكوم عليه من جرائه. بالنسبة لطرق الطعن تكون بالإعتراض على حكم صادر من المحكمة و طلب عرضه مرة أخرى على القضاء قبل أن ينفذ نهائيا. أما الآثار المترتبة عن كل طريق فهما المعارضة، الإستئناف، النقض، طلب إعادة النظر و أخر حالة من حالات طلب إعادة النظر تكون في حالة ظهور أدلة جديدة، و الطعن لصالح القانون يكون في الأحكام و القرارات النهائية.

الـخـاتــمــة

إن مبدأ قرينة البراءة تعني أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي نهائي، و تتميز قرينة البراءة بطابع الإستمرارية، إذ لا يترتب على دحضها بالحكم القضائي النهائي زوالها، و تتميز أيضا بأنها قاعدة قانونية ملزمة للقاضي و أنها من المسلمات إذ أن معاملة المتهم على أنه بريء من المسلمات و طبيعة مبدأ قرينة البراءة إنقسم الفقه في تحديدها إلى قسمين قسم يراها مجرد قرينة بسيطة و القسم الثاني يراها من الحقوق اللصيقة بالشخص و ليس مجرد قرينة قانونية بسيطة.

و إن مبدأ قرينة البراءة أول ما نادت به هي الشريعة الإسلامية التي أكدت على أن الإنسان يولد بريئا بالفطرة و هذا ما ورد في القرآن الكريم، و بعدها جاء هذا المبدأ في التشريعات إلى أن أصبح هذا المبدأ عالمي و أساسي منصوص عليه في المواثيق الدولية.

أما بالنسبة للتشريعات من بينها التشريع الجزائري الذي صرح على هذا المبدأ في الدستور و قانون الإجراءات الجزائية فإهتم المشرع الجزائري إهتماما كبيرا بمبدأ قرينة البراءة لأن الحرية حق أساسي مكفول في الدستور فواجب حمايتها و تحقيق المساواة بين الأفراد و حماية النظام العام في المجتمع، و في هذا المبدأ المشرع الجزائري لم يلزم المتهم من إثبات براءته بل عبىء الإثبات يقع على النيابة العامة فألزمها المشرع الجزائري مسؤولية الإثبات و في حالة لم تستطيع النيابة العامة الحصول على أدلة قاطعة لا يحكم على المتهم بالإدانة وفي حالة وجود أي شك يفسر لمصلحة المتهم فألزم المشرع الجزائري القاضي بأن يصدر الحكم بالإدانة بناءا على اليقين و الجزم وليس على مجرد الشك.

النتائج:

و نبرزها فيما يلي:

– حرص المشرع الجزائري على ضمان الحرية الشخصية للمتهم فالأصل أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات و عليه أكد على معاملة المتهم بهذه الصفة في جميع مراحل الدعوى الجزائية حتى في مرحلة جمع الإستدلالات.

– أضاف المشرع الجزائري العديد من النصوص القانونية من أجل تعزيز الضمانات المتعلقة بالمحاكمة العادلة.

– رغم هذه الضمانات إلا أنه هناك إجراءات تقيد حرية المتهم كالتوقيف للنظر مدتة هي 48 ساعة لكن لمقتضيات التحقيق أوجب المشرع هذه المدة بإذن مسبق من وكيل الجمهورية.

– في مرحلة التحقيق وضع المشرع الجزائري ضمانات خاصة بهذه المرحلة وهي ضمانات مكفولة للمتهم للدفاع على نفسه من جهة و من جهة أخرى وضع المشرع الجزائري ضمانات متعلقة بإجراء الحبس المؤقت الذي يعتبر إستثناء ماس بحرية الفرد.

– في مرحلة المحاكمة أكد المشرع الجزائري على اليقين القضائي كأساس للحكم بالإدانة و في حالة عدم إقتناع القاضي لا يمكن للقاضي أن يحكم بالإدانة.

– بعد مرحلة المحاكمة تأتي مرحلة الطعون حيث قام المشرع الجزائري بتوفير ضمانات للمحكوم عليه منها لا يجوز أن يضار الطاعن من جراء طعنه.

التوصيات و الإقتراحات:

– عدم اللجوء للإستثناءات الواردة على هذا المبدأ ألا و هما التوقيف للنظر و الحبس المؤقت إلا في الجرائم الخطيرة كجرائم القتل.

– تزويد مراكز الشرطة و التوقيف للنظر بأجهزة الرقابة الإلكترونية للحرص على الأشخاص المشتبه بهم حتى لا تكون هناك ضغوطات عليهم.

قـــائمـة المصادر و المراجع

القرآن الكريم.

المصادر:

أولا: الدساتير

1) التعديل الدستوري لسنة 2020 الصادر بموجب المرسوم الرئاسي 20-442 في الجريدة الرسمية العدد 82 بتاريخ 30-12-2020.

ثانيا: القوانين الوطنية

1) قانون الإجراءات الجزائية المعدل بموجب القانون 17-07 المؤرخ في: 27 مارس 2017.

ثالثا: المواثيق الدولية

1) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر1948، المصادق عليه بموجب المادة 11 من دستور الجزائر لسنة 1963.

2) العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية الصادر عن الجمعية العامة في الأمم المتحدة سنة 1966، الذي صادقت عليه الجزائر في المرسوم الرئاسي رقم 89-67 المؤرخ في 16 ماي سنة 1989.

المراجع:

أولا: الكتب

1) أعمر قادري، أطر التحقيق، الطبعة 2013، دار هومة للطباعة النشر و التوزيع، الجزائر.

2) أيمن خالد فاضل الحلاحلة، دور القرائن في الإثبات الجنائي، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2022.

3) عبد الرحمان خلفي، الإجراءات الجزائية في القانون الجزائري و المقارن، الطبعة السادسة، دار بلقيس للنشر، الجزائر، 2022.

4) محمد محدة، ضمانات المتهم أثناء التحقيق، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، دار الهدى، الجزائر، 1992.

ثانيا: المؤلفات

1) دنيا زاد ثابت، مطبوعة محاضرات مقياس الإثبات الجنائي (مطبوعة مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر السداسي الثاني) تخصص قانون جنائي و علوم جنائية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، السنة الجامعية 2020-2021.

2) عبد الرحمان خلفي، مطبوعة محاضرات في الإجراءات الجزائية موجهة لطلبة السنة ثانية ل م د، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص حقوق، قسم الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية، الجزائر، 2016-2017.

ثالثا: أطروحات الدكتوراء و رسائل الماجستير

أطروحات الدكتوراء:

1) زينب بوسعيد، قرينة البراءة وأثرها في المحاكمة العادلة (دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الجزائري، (أطروحة لنيل درجة الدكتوراء في العلوم الإسلامية، تخصص شريعة وقانون، والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإسلامية، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر، السنة الجامعية 2015-2016.

رسائل الماجستير:

1) رائد صابر الازيرجاوي، القرينة و دورها في الإثبات في المسائل الجزائية (دراسة مقارنة في القوانين الأردني و العراقي) رسالة ماجستير، القسم العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن، 2010-2011.

رابعا: المقالات

1) العيد سعادنة، المحاضر ذات حجية في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإجتماعية و الإنسانية، المجلد 15، العدد 31، الجزائر، 2014.

2) بوعمامة بلمخفي، الضمانات الناتجة عن قرينة البراءة أثناء المحاكمة و الآثار المترتبة عنها، مجلة البحوث القانونية و السياسية، المجلد1، العدد 2، الجزائر، 2014.

3) حاج غوثي قويسم و نبيلة هبة هروال، ضمانات قرينة البراءة في التشريع الجزائري ((دراسة مقارنة في الواقع التشريعي الجزائري في ضوء التعديلين الأخيرين للدستور الجزائري و قانون الإجراءات الجزائية))، المجلة الأكادمية لجامعة نوروز، المجلد 8، العدد 4، الجزائر، 2019.

4) ربيع عبد الحفيظ عربي، ملامح قرينة البراءة في السياسة الجنائية المعاصرة، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 01، الجزائر، 2022.

5) رشيدة علي أحمد، الطبيعة القانونية لقرينة البراءة، المجلة النقدية، المجلد 9، العدد1، الجزائر، 2014.

6) رشيدة كابوية، الضمانات المقررة لحماية مبدأ قرينة البراءة من خلال تعديل قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، مجلة القانون و المجتمع، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2017.

7) عمر خوري، الطعن في الأحكام طبقا لقانون الإجراءات الجزائية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية و السياسية، المجلد 50، العدد 2، الجزائر، 2013.

8) لخضر زرارة، قرينة البراءة في التشريع الجزائري، مجلة المفكر، المجلد 9، العدد 11، الجزائر، 2014.

9) محمد غلاي، الإجراءات الماسة بالحرية و قرينة البراءة في التشريع الجزائري (الحبس المؤقت و الرقابة القضائية) حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية و الإنسانية، المجلد 10، العدد 16، الجزائر، 2016.

10) مكي بن سرحان، الحبس المؤقت و أثره على مبدأ الحق في البراءة، مجلة القانون و العلوم السياسية، المجلد 4، العدد 2، الجزائر، 2018.

11) وردة ملاك، التوقيف للنظر بين حتمية إتخاذ الإجراء و إحترام حقوق الموقوف، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم بواقي، المجلد 7، العدد 3، تبسة، 2020.

12) وردية طاشت وصبرينة فرحاتي، مبدأ إفتراض البراءة و الحماية الإجرائية، مجلة الحقوق و الحريات، المجلد 10 ، العدد 02، الجزائر، 2022.

13) يوسف مرين، الضمانات القانونية للمشتبه فيه أثناء مرحلة التحري و الإستدلال في التشريع الجزائري، مجلة حقوق الإنسان و الحريات العامة، المجلد 8، العدد 2، الجزائر، 2024.

خامسا: المواقع الإلكترونية

1) حسين محمد طه الباليساني و زينب محمود حسين، قرينة افتراض البراءة و آثارها القانونية (دراسة قانونية مقارنة على ضوء الدساتير والقوانين والمواثيق الدولية)، متاح على الموقع الإلكتروني،

www.conferences.tiu.edu.iq/ilic/wp-cintent/2019/05

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

المقدمة:.....1

الفصل الأول: ماهية مبدأ قرينة البراءة..... 5

المبحث الأول: مفهوم مبدأ قرينة البراءة..... 6

المطلب الأول: تعريف مبدأ قرينة البراءة..... 6

الفرع الأول: تعريف مبدأ قرينة البراءة لغة 6

الفرع الثاني: تعريف مبدأ قرينة البراءة إصطلاحا 7

الفرع الثالث: خصائص مبدأ قرينة البراءة..... 9

المطلب الثاني: طبيعة مبدأ قرينة البراءة.....11

الفرع الأول: قرينة البراءة قرينة بسيطة 11

الفرع الثاني: قرينة البراءة من الحقوق اللصيقة بالشخص.....12

الفرع الثالث: أساس مبدأ قرينة البراءة 13

المبحث الثاني: نتائج مبدأ قرينة البراءة و الاستثناءات الواردة عنها 20

المطلب الاول: نتائج مبدأ قرينة البراءة 20

الفرع الاول: عبئ الاثبات يقع على النيابة العامة.....20

الفرع الثاني: الشك يفسر لمصلحة المتهم.....22

الفرع الثالث: ضمان الحرية الشخصية للمتهم.....24

المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على مبدأ قرينة البراءة 25

الفرع الاول: الحبس المؤقت و قرينة البراءة.....25

الفرع الثاني: المحاضر ذات الحجية.....27

الفصل الثاني: ضمانات مبدأ قرينة البراءة في التشريع الجزائري 31

المبحث الاول: ضمانات مبدأ قرينة البراءة قبل مرحلة المحاكمة 32

المطلب الاول: ضمانات مبدأ قرينة البراءة في مرحلة التحري و الاستدلال.....32
الفرع الاول: إعتماد مبدأ الشرعية في الكشف عن الجريمة و مرتكبيها 32
الفرع الثاني: الضمانات المتعلقة بالتوقيف للنظر 34
المطلب الثاني: ضمانات مبدأ قرينة البراءة في مرحلة التحقيق.....37
الفرع الاول: الضمانات المكفولة للمتهم لدفاع عن نفسه.....37
الفرع الثاني: الضمانات المتعلقة بإجراء الحبس المؤقت 38
المبحث الثاني: ضمانات مبدأ قرينة البراءة في مرحلة المحاكمة و بعدها.....44
المطلب الاول: ضمانات مبدأ قرينة البراءة أثناء مرحلة المحاكمة.....44
الفرع الاول: المبادئ الأساسية للمحاكمة العادلة 44
الفرع الثاني: اليقين القضائي كأساس للحكم بالادانة.....48
المطلب الثاني: ضمانات مبدأ قرينة البراءة بعد مرحلة المحاكمة.....50
الفرع الأول: الطعن في الأحكام القضائية 50
الفرع الثاني: الأثار المترتبة عن الطعن و أهم الضمانات المتوفرة للمحكوم عليه من جرائه 52
الخاتمة:.....58
قائمة المصادر و المرجع:.....60
فهرس المحتويات:.....64